الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة **51**

الاثنين، 13 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس ..... (ترينيداد وتوباغو)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موهوموزا (أوغندا).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة بيكاردو أوربينا (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من أوغندا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وفنزويلا، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/ES-10/PV.50).

وفي مواجهة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المتفردة والمعرقلة في مجلس الأمن، التي تسهل الإبادة الجماعية والجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، شعر المجتمع الدولي والجمعية العامة بضرورة ومسؤولية التحرك وإيجاد حلول قائمة على القانون والعدالة نيابة عن الشعب الفلسطيني.

فعلى مدار أكثر من 75 عاماً، ما برح الشعب الفلسطيني يتعرض لأعمال عدوانية لا إنسانية وجرائم حرب خطيرة، والآن، ولأكثر من 200 يوم متتالية، إبادة جماعية غير مسبوقة خلفت أكثر من 000 35 قتيل وأكثر من 000 78 جريح في صفوف الفلسطينيين. لقد قُتل الأطفال والنساء والرجال في بيوتهم وشوارعهم، وأثناء هروبهم من الشمال إلى الجنوب، وفي الملاجئ التي وفرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وفي المستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس. والهجمات التي شنت مؤخرا في رفح تبرز بشكل أكبر – وكأننا ما زلنا نفتقر إلى الأدلة الكافية – أننا نواجه قرارا قاطعا بالقضاء على الشعب الفلسطيني. إن حكومة نيكاراغوا وشعبها يكرران تضامنهما الراسخ مع دولة فلسطين ويدينان بشدة الفظائع التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية ورفح وجميع الأراضي التاريخية والمشروعة التي تعود إليهم والتي احتلتها وقسمتها حكومة إسرائيل، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. يجب أن تتوقف الهجمات وعمليات القصف الموجهة ضد السكان المدنيين على الفور. إن إيصال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المساعدات الإنسانية للمدنيين أمر حتمي ويجب ألا يتأخر، ويجب أن يتوقف التهجير القسري للسكان الفلسطينيين.

لقد صُنع التاريخ. بدأت الجمعية العامة بالاستماع إلى صراخ شعوب العالم دعماً لفلسطين ورفضاً للإبادة الجماعية. إن هذا الصخب محسوس ومسموع في الشوارع، وفي الاحتجاجات ومن الطلاب المعتصمين في الشوارع والمدفوعين بقوة النضال والعقل. هناك الملايين والملايين من الناس الذين يطالبون بتحرير فلسطين ووقف إطلاق النار واحترام الحياة وإنهاء الإبادة الجماعية والاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي المحتلة. وما حدث صباح يوم الجمعة (انظر A/ES-10/PV.49) يمثل خطوة مهمة نحو إعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. لقد ثبت بوضوح أنه ليس هناك سوى أقلية ضئيلة هي التي تواصل العرقلة المتهورة لإقامة دولة فلسطين. العالم يريد السلام وفلسطين حرة. ويجب على مجلس الأمن أن يقر ويحترم القرار دإط–23/10، الذي اعتمد للتو. ويجب عليه إعادة النظر في هذا الطلب وقبول فلسطين كدولة حرة ومستقلة. لم يعد بإمكان الولايات المتحدة رفض الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة. إنه أمر غير مبرر وغير مناسب. إن الاندماج الكامل لفلسطين في مجتمعنا الأممي هو عمل من أعمال العدالة والحرية الحيوية لتحقيق دولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في حريته وتقرير مصيره واستقلاله، وكذلك حقه في العيش بسلام داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

يعترف عدد متزايد من الدول بدولة فلسطين. ونرحب بإعلان جزر البهاما وترينيداد وتوباغو مؤخراً اعترافهما الرسمي بفلسطين كدولة، مما يرفع العدد إلى 144 دولة حتى الأيام القليلة الماضية. لطالما كانت منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منطقة السلام التي ننتمي إليها، ثابتة في نضالها ضد الاستعمار ودعمها لتقرير مصير الشعوب. ومن بين 33 دولة في منطقتنا، تعترف 32 دولة بدولة فلسطين بالفعل. ونأمل أن تعلن الدولة الأخيرة المتبقية اعترافها بدولة فلسطين في القريب العاجل. إن على الولايات المتحدة والدول الأوروبية التزاماً أخلاقياً وتاريخياً بالاعتراف بدولة فلسطين الحرة والمستقلة وذات السيادة واحترامها، وكذلك حكومات وشعوب المنطقة والعالم التي تطالب بالعيش بسلام وأمن واستقرار مشترك مع الدولة الفلسطينية كجزء من الأمم المتحدة. يجب أن يستمعوا إلى أصوات البشرية جمعاء التي تصرخ من أجل السلام والعدالة ومن أجل فلسطين حرة. يجب عليهم وقف سياسات الإنكار والإقصاء غير المبررة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

لن تتوقف نيكاراغوا عن دعمها غير المشروط لفلسطين. وسنواصل بالتعاون مع المجتمع الدولي كل جهد ومبادرة ضرورية لدفع قضية فلسطين إلى الأمام حتى يتحقق تحرير فلسطين – التحرير حتى تسود الحياة، التحرير حتى يسود السلام.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي رئيس الجمعية العامة على استئناف الجلسة العامة اليوم بناء على طلب مشترك من مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.50).

بعد مرور أكثر من سبعة عقود على اتخاذ القرار 181 (II) في عام 1947، الذي قسّم أرض الفلسطينيين إلى دولتين عربية ويهودية، لا يزال الفلسطينيون محرومين من حقهم في إقامة دولتهم. وعلى النقيض من ذلك، تم قبول إسرائيل كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة في عام 1949. ومنذ ذلك الحين، يشهد العالم اضطرابات وسفك دماء في أرض فلسطين. وعلى مدى سبعة عقود، جرد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والوحشي واللاإنساني الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم وحقوقهم وكرامتهم. لقد أودى بحياة أعداد غفيرة من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، ولا يزال يفعل ذلك حتى يومنا هذا.

إن الأعمال العدائية الحالية في غزة هي أحدث حلقة في تاريخ نضال الفلسطينيين الطويل بالفعل تحت الاحتلال الإسرائيلي. بعد

سبعة أشهر من الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي لا هوادة فيه، تم تسجيل أكثر من 000 35 حالة قتل، حوالي 70 في المائة منهم من النساء والأطفال – أي ما يقرب من 000 15 طفل و 000 10 امرأة قتلوا. إن اكتشاف مقابر جماعية في مجمعي مستشفيي الشفاء وناصر أمر مقلق جدا. كما وصل عدد الوفيات بين العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الإعلام إلى أرقام قياسية جديدة. كما أن مستوى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومباني الأمم المتحدة، لم يسبق له مثيل. التدمير المتواصل لغزة والظروف الإنسانية الكارثية التي يعيشها سكانها مروعة جداً. وعلى الرغم من التحذيرات من العواقب الإنسانية الكارثية، لا تزال إسرائيل مصرة على شن هجوم عسكري بري على رفح.

يجب أن تتوقف المذبحة في غزة. يجب أن يطالب المجتمع الدولي بإجراء عمليات مساءلة مناسبة، بدءًا من إجراء تحقيقات دولية شاملة وشفافة ومستقلة في جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة وأعمال الإبادة الجماعية في غزة. يجب حل قضية فلسطين حلا نهائيا. ويجب أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي. ويجب استعادة العدالة. ويجب دعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ويجب الاعتراف بدولة فلسطين ذات السيادة الكاملة. بالنسبة لأولئك منا الذين ما زالوا يتذكرون بؤس الحياة تحت الاحتلال أو الاستعمار ونضال أجدادنا المرير من أجل الاستقلال وإقامة الدولة، فإن مسؤوليتنا هي دعم الدولة الفلسطينية. ومن واجبنا الأخلاقي الجماعي أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان أن تأخذ دولة فلسطين مكانها الصحيح كمساوٍ لنا في هذه القاعة.

يجب أن يشمل المبدأُ الأساسي الذي تأسست عليه الأمم المتحدة والمتمثل في المساواة فيما بين الأمم دولةَ فلسطين دون أي تمييز أو مزيد من التأخير. إن دعم ماليزيا لقيام الدولة الفلسطينية وعضويتها في الأمم المتحدة قديم العهد. ونرى أن قبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية كان ينبغي أن يحدث عندما تم اتخاذ القرار 181 (د-2) وقبول إسرائيل قبل 75 عاماً. ويمثل القرار دإط-23/10 الذي اتخذته الجمعية العامة يوم الجمعة، خطوة مهمة إلى الأمام – وهو تطور إيجابي مطلوب بشدة في مواجهة استمرار تسييس مجلس الأمن وشلّه. ويشكل اتخاذه بأغلبية ساحقة دليلاً واضحاً على الدعم الهائل الذي يحظى به قيام الدولة الفلسطينية داخل المجتمع الدولي. وتشاطر ماليزيا الرأي القائل بأن دولة فلسطين تستوفي المعايير الأربعة لقيام الدولة المبينة في اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933 بشأن حقوق الدول وواجباتها. كما أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن دولة فلسطين تستوفي شروط العضوية في الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من الميثاق.

لقد أثبتت فلسطين باستمرار أنها ملتزمة بالسلام، حتى مع استمرار إسرائيل في احتلالها الوحشي والقمعي واستمرارها في تقويض وحدة أرض فلسطين ومحاولاتها لإبادة الشعب الفلسطيني. ومن الواضح لنا أيضاً أن فلسطين تقدر عالياً فرص المشاركة في عمليات الأمم المتحدة وأنها قادرة وراغبة في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق. لقد أثبتت فلسطين أنها جديرة بما لا يدع مجالاً للشك بعضوية المنظمة. وفي المقابل، تواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي وتحدي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلاً عن تشويه سمعة الأمم المتحدة ومسؤوليها والإساءة إليهم. ومع كل يوم يمر، تثير تصرفات إسرائيل حتمًا الشكوك حول ما إذا كانت إسرائيل تؤمن حقًا بمنظومة الأمم المتحدة وتقدر عضويتها في المنظمة. إن التلاعب الاستفزازي المتمثل في تمزيق ميثاق الأمم المتحدة التي شهدناه في القاعة يوم الجمعة الماضي ما هو إلا مثال آخر على عدم احترام إسرائيل المطلق للأمم المتحدة. ومن المفارقات أن مصداقية إسرائيل هي التي تتفتت بازدرائها للقانون والأعراف الدولية. ولا يمكن لأي مسرحية رخيصة أن تنكر التأييد المدوي للقرار دإط-23/10 والأهمية الدائمة لمبادئ الميثاق وتطلعاته.

والتصريحات القائلة إن دولة فلسطين لا تستوفي معايير العضوية المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة هي تصريحات سخيفة ومريبة جدا. وتمثل هذه الادعاءات رفضًا صارخًا

لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي اعترفت بفلسطين كدولة. وحتى تاريخه، اعترفت 144 دولة عضو في الأمم المتحدة بدولة فلسطين، في حين أعلنت عدة دول عن نيتها القيام بذلك في المستقبل القريب جداً. ونشجع الدول التي لم تعترف بفلسطين رسميًا على القيام بذلك دون مزيد من التأخير. ظلت قضية فلسطين قضيةً عالقة في المنظمة لأكثر من سبعة عقود. لقد آن الأوان لأن تفي الأمم المتحدة بواجبها ومسؤوليتها وتأتي بحل عادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين. وينبغي أن يبدأ ذلك بالاعتراف بدولة فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا لحل الدولتين المعترف به دوليًا.

ويجب علينا، نحن الدول المستقلة وذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة، ألا نتراجع عن التزامنا بالتمسك بمبدأ الأمم المتحدة المتمثل بالمساواة بين الأمم. يجب ألا نخذل إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في نضالهم من أجل تقرير المصير. يجب ألا ننسى أن معظمنا هنا كان في مكانهم ذات يوم. والفلسطينيون أيضًا يستحقون العيش بسلام والتنمية والازدهار. لن نستسلم ويجب ألا نستسلم لضغوط أولئك الذين يسعون إلى تقويض السلام في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاتحاد ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وتعتبر العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة خطوة حاسمة نحو تحقيق هذه الغاية. إن ماليزيا على استعداد لأن تكون جزءًا من المبادرات الرامية إلى تحقيق حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير، ودعم تلك المبادرات.

السيد الرويعي (البحرين): أود بداية أن أتقدم إليكم بالشكر على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

ينضم وفد بلدي إلى البيانات التي ألقتها الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية (انظر A/ES-10/PV.49)، والجمهورية الإسلامية الموريتانية باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.50)، وجمهورية أوغندا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

ترحب مملكة البحرين باتخاذ الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي القرار ES-10/23، وبأغلبية 143 دولة، بشأن أحقية دولة فلسطين بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتوصيته إلى مجلس الأمن بإعادة النظر في هذه المسألة بشكل إيجابي، مع منح فلسطين حقوق وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركتها بالمنظمة الدولية. وتؤكد مملكة البحرين على أهمية الجهود الإنسانية والدبلوماسية في دعم الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير المصير والحرية والعدالة والمساواة والاستقلال وإنهاء الاحتلال، وفقا لقواعد القانون الدولي. وتعيد مملكة البحرين التأكيد على أن استكمال الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وعضويتها الكاملة بالأمم المتحدة حق قانوني وسياسي ضمن الحقوق التاريخية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وخطوة أساسية لإرساء السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط

عبرت مملكة البحرين عن إدانتها للعمليات العسكرية الإسرائيلية على مدينة رفح، الملاذ الآمن الأخير لأكثر من مليون فلسطيني، وسيطرتها على معبر رفح البري جنوب قطاع غزة، وتحذيرها من تداعياته الخطيرة على أرواح المدنيين الأبرياء وتفاقم الوضع الإنساني الكارثي. وتجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي والأطراف المؤثرة في مجلس الأمن، إلى التدخل الفوري والعاجل لإقرار هدنة إنسانية في قطاع غزة، ومنع توسع العمليات العسكرية، حفاظا على الأمن والسلام والاستقرار الإقليمي.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة مواصلة مساندة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة، ودعم الجهود الهادفة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة وإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين، وإطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة، وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وقبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بناء على طلب منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز.

لقد عبرت الجمعية العامة، بصفتها الجهاز الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، عن الموقف الجماعي للمجتمع الدولي باتخاذها القرار دإط-23/10 بشأن قبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، بأغلبية 143 صوتاً مؤيداً. وتفتخر تركيا بمشاركتها في تقديم هذا القرار التاريخي، الذي لا يمثل اتخاذه علامة فارقة في سعي فلسطين لإقامة دولتها فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على التباين المتزايد بين مجلس الأمن والصوت الجماعي للمجتمع الدولي.

بعد مرور 7 أشهر من النزاع، لا يزال الوضع المزري في قطاع غزة والضفة الغربية مستمراً. يتم استهداف الشعب الفلسطيني بوحشية، مع تجاهل تام للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إن الهجمات الأخيرة على رفح، وكذلك على المنطقة ككل، تبعث على القلق الشديد. ويؤكد اكتشاف المقابر الجماعية في غزة على خطورة الوضع. يواجه الناس في غزة مستويات كارثية من الجوع. وتتعرض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة، لهجوم سياسي ومادي. إن تعطيل عمل الأونروا لن يؤدي إلى تفاقم المعاناة فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها. وعلى الرغم من تلك المأساة الإنسانية غير المسبوقة، فإن العجز عن وقف إراقة الدماء والمجاعة التي صنعها الإنسان في غزة أمر مؤسف ومخجل.

منذ بداية النزاع، كانت مطالب المجتمع الدولي واضحة – وقف فوري لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق ووضع حد للتهجير القسري.

لم يتم تنفيذ القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة (القرار دإط-21/10 و دإط-22/10) وقرار مجلس الأمن 2728 (2024)، وجميعها تدعو إلى وقف إطلاق النار. ويجري تجاهل التدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن بشأن المساعدات الإنسانية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

إن أخطر الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة تقع أمام أعيننا في غزة. وقد اقترن ذلك بمحاولات إهانة الأمم المتحدة وميثاقها تحت هذا السقف. ومن واجبنا كمجتمع دولي أن نكفل وضع حد لذلك الخروج على القانون والإفلات من العقاب. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء سريع، بدءاً بوقف فوري لإطلاق النار. لقد استمرت الوحشية وإراقة الدماء في غزة لفترة طالت كثيرا. ويجب أن ينتهي ذلك الآن، ويجب منع تكراره من خلال حل دائم يقوم على وجود دولتين. حل الدولتين هو وحده الذي يتيح إمكانية كسر حلقة العنف.

وتؤيد تركيا طلب فلسطين الانضمام كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وستمكّن هذه الخطوة الفلسطينيين من تحقيق تطلعاتهم إلى إقامة الدولة والسيادة والاستقلال، مع تعزيز الزخم لحل الدولتين، وهو السبيل الوحيد لخدمة العدالة الحقيقية. فلسطين تستحق أن تكون عضواً كامل العضوية وأن تعامل كعضو متساوٍ في المجتمع الدولي. وتتصور قرارات مجلس الأمن منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبًا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وكلما طالت مدة تأجيل هذه الرؤية، كلما دُفعت المنطقة إلى حلقات مفرغة من العنف والدمار. وباتخاذ هذا القرار، تكون العضوية الأوسع قد قررت أن دولة فلسطين مؤهلة للعضوية في الأمم المتحدة وأوصت بأن يعيد مجلس الأمن النظر في المسألة على نحو إيجابي. الأغلبية الساحقة في مجلس الأمن مؤيدة بالفعل. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق حل سياسي قائم على رؤية الدولتين وحدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مستقلة وذات سيادة ومتصلة الأراضي.

وفي الختام، أرحب بالوفد الفلسطيني للمشاركة في أعمال الجمعية. وأشكر جميع الوفود التي صوتت مؤيدة لهذا القرار.

السيد هاشم (لبنان): السيد الرئيس، أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة.

يؤيد لبنان البيان الذي أدلى به وفد الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية.

ويرحب لبنان باتخاذ الجمعية العامة للقرار المتعلق بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة (القرار دإط-23/10). لقد أنصفت الجمعية العامة فلسطين، وإن طال الانتظار، بالإقرار بحقها في أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين الأمم، وحسمت النقاش حول أهليتها لعضوية الأمم المتحدة، وفقاً للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. ويبقى أن ينصت مجلس الأمن إلى هذا القرار الواضح والجلي الصادر عن الجمعية العامة وأن يعيد النظر في طلب عضوية فلسطين بشكل إيجابي ودون تأخير. فخمسة وسبعون عاماً من الانتظار كافية.

وينص القرار على تعزيز مشاركة دولة فلسطين في دورات وأعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الجمعية أو الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونرى في ذلك تأكيدا من الجمعية العامة على قدرة فلسطين على التفاعل الإيجابي في الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء، في إطار تعزيز مقاصد وغايات الأمم المتحدة، ومنها التسامح والعيش في سلام وحسن الجوار، وضم إرادتها إلى إرادة المجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين.

إننا نكرر الإعراب عن الأسف الشديد لعدم تمكن المجلس في 18 نيسان/أبريل الماضي من تمرير مشروع القرار المقدم من الجزائر (S/2024/312)، والذي يوصي بمنح فلسطين عضوية كاملة في هذه المنظمة. ونحثه على مراجعة موقفه في أسرع وقت. ونرى أن فشل المجلس في تمرير مشروع القرار يسهم في إطالة أمد النزاع أكثر.

ولا بد أن نحيي الدول التي اعترفت مؤخراً بفلسطين، والتي انضمت إلى أكثر من 140 دولة سبق أن اعترفت بها. ونحث المزيد من الدول على الإقدام على هذه الخطوة النبيلة والمبدئية التي لا شك تدعم جهود تحقيق السلام والتوصل لحل الدولتين. وقيام الدولة الفلسطينية هو مفتاح الحل لكل أزمات المنطقة؛ وهو الطريق إلى الاستقرار تمهيدا للوصول إلى الأمن والأمان لجميع شعوب المنطقة.

سبعة أشهر طويلة وأليمة ودموية مرت على أهل غزة وجنوب لبنان. لذلك نطالب بوقف فوري ومستدام لإطلاق النار دون تأخير، تجنبا لخروج الأمور عن السيطرة وتوسع رقعة الحرب إقليميًا، وصونا لدماء المدنيين الذين يُقتلون يوميا. ونكرر المطالبة بالالتزام بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن المطالبة بوقف لإطلاق النار، وآخرها القرار 2728 (2024)، وتركيز الجهود على إنجاح الوساطة التي بادرت بها قطر ومصر والتي قبلتها حماس. ونطالب بالضغط على إسرائيل للقبول أيضاً بتلك الوساطة دون تأخير وعدم اجتياح رفح.

ويؤكد لبنان مرة أخرى التزامه الكامل بالقرار 1701 (2006). وهو يبذل كل الجهود السياسية والدبلوماسية لتطبيقه وعودة الاستقرار والهدوء إلى حدوده الجنوبية، تمهيدا لعودة الأهالي إلى قراهم وبيوتهم. كما نرحب بجهود الدول الصديقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لما تبذله من جهود من أجل عدم توسيع الحرب والمساعدة في إيجاد حل سلمي.

نطالب مجددا بالعمل بشكل جدي على إحياء الأفق السياسي لحل الدولتين؛ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق مرجعيات الحل؛ وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وقضايا الحل النهائي، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت عام 2002؛ وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): عملت الأمم المتحدة منذ إنشائها كمنبر للحوار بشأن العديد من المسائل التي نتناولها. فقد لا تتفق الدول الأعضاء؛ ولدينا تنوع في الآراء والخلفيات والمواقف، لكن لا يمكن جسر هذا التنوع إلا من خلال الحوار. ونرى أن تقرير الشعوب لمصيرها هو أحد الأركان الأساسية لتحقيق نظام قوي متعدد الأطراف. وكان الشعب السلوفيني قادراً على ممارسة هذا الحق من أجل إقامة دولته المستقلة ذات السيادة بحرية. وعلاوة على ذلك، فإن انضمام سلوفينيا إلى عضوية الأمم المتحدة يمثل إنجازاً كبيراً في جهودنا الدبلوماسية بعد إعلان استقلالنا.

ومع بقاء تلك الذكرى حية، فإننا نتفهم ونتعاطف مع تطلع فلسطين إلى تحقيق نفس الهدف. إن حل الدولتين الذي تعيش فيه دولتان ديمقراطيتان – إسرائيل وفلسطين – جنبًا إلى جنب هو وحده الذي سيجلب سلامًا طويل الأمد إلى المنطقة. وبالنظر إلى الوضع الراهن، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بنهج ذي شقين. يجب أن نعالج على وجه السرعة الوضع الإنساني الكارثي الحالي في غزة، وعلينا أن نستأنف العملية السياسية نحو حل الدولتين.

في مجلس الأمن، صوتت سلوفينيا مؤيدة التوصية المتعلقة بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وعللت تصويتها بوضوح (انظر S/PV.9609). ونحن على ثقة من أن ذلك يمكن أن يعزز إلى حد كبير عملية السلام التي ينبغي أن تعالج جميع القضايا العالقة وتدعم دولة فلسطين وتضمن أمن إسرائيل. لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في قضية فلسطين لعقود من الزمن. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في عمليات السلام، وبالتالي ينبغي أن يكون للدولتين مركز متساوٍ في المنظمة. وكل رحلة عبارة عن سلسلة من الخطوات. ويمكن أن يكون منح فلسطين العضوية في الأمم المتحدة إحدى تلك الخطوات الهامة نحو السلام. ولذلك تؤيد سلوفينيا استمرار المجلس في مداولاته بشأن هذه المسألة، وتؤكد أن طريق فلسطين إلى قبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة يجب أن يستمر بما يتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما تجري هذه العملية، تؤيد سلوفينيا تعزيز حقوق فلسطين في الأمم المتحدة. وفي خضم تنوع الآراء في الأمم المتحدة، فإننا نضع دائماً ميثاق الأمم المتحدة في صميم مناقشاتنا. ومن هذا المنطلق، نرحب بقيام المقدمين الرئيسيين للقرار دإط–23/10، الذي اتخذناه يوم الجمعة، بإدخال تغييرات ضرورية هامة بغية معالجة شواغل عدة دول أعضاء خلال المفاوضات. وبينما تتطلع سلوفينيا إلى اللحظة التي ترحب فيها الجمعية العامة بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، فإننا نقدر الوضوح القانوني المقدم بشأن هذا التمييز في الحقوق.

يجب أن يسود الحوار على السلاح في غزة. إن اختيار الطريق السلمي ليس سهلاً دائماً، ونحن نرحب باختيار دولة فلسطين للسلام من خلال هذا القرار. ونحن هنا في الأمم المتحدة نعترف بخيارهم اليومي للسلام من خلال الاجتماعات والقرارات والوسائل المختلفة لتسوية النزاعات بموجب المادة 33 والالتزام بالمشاركة. لذلك كان تصويتنا إشارة تأييد واضحة لاستمرار اختيار الحوار.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. بيد أنني أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يقال إنه من قلب الشدائد يبرز الأمل كأقوى قوة للتغيير، ومن بذور الأمل تنمو شجرة السلام التي تحتمي بها الدولتان. لذلك يجب أن نغذي نمو هذه الشجرة بسخاء. وهذا هو ما يأمل وفد بلدي فيه بإخلاص.

وقد أيدت سري لانكا الدعوة إلى قبول دولة فلسطين عضوا في الجمعية في وضع معزز. وما فتئنا نتمسك بموقفنا المتمثل في أن الحل العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس حل الدولتين، داخل حدود 4 حزيران/يونيه 1967. ويتوقف تمتع الشرق الأوسط بالسلام والاستقرار أساساً على ما إذا كان حل الدولتين سيصبح واقعاً أم لا. ويصعب أحيانًا إيجاد مبرر منطقي واضح للمفارقة فيما يتعلق بكيفية معارضة دول أعضاء قبول دولة فلسطين كعضو عادي في الأمم المتحدة، في حين أنها هي ذاتها تؤيد ظاهريًا حل الدولتين.

لقد أثارت التطورات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تساؤلات حول إنسانيتنا الأساسية مع استمرار المجازر التي ترتكب بحق المدنيين، حيث تصل التقارير الحية إلى منازلنا وأماكن عملنا بشكل يومي. وفي خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة في 8 نيسان/أبريل (انظر A/78/PV.66)، وصف النزاع في غزة عن حق بأنه آفة على إنسانيتنا المشتركة، وهو، على حد تعبير منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، لا مثيل له في شدته ووحشيته ونطاقه. وهناك عدة أسباب يمكن تقديمها في الجمعية لدعم القرار دإط–23/10، الذي أيدناه بصيغته الحالية، والذي من شأنه أن يمنح فلسطين المركز المعزز والاعتراف الذي يتطلب من أصحاب المصلحة منح فلسطين هذه المكانة التي طال انتظارها في المجتمع الدولي.

ما الذي يمكن أن تتمتع به فلسطين أكثر مما تتمتع به الآن؟ يمكنها أن تتمتع بعضوية معززة في الأمم المتحدة، الأمر الذي سيسمح لفلسطين بالمشاركة الفعالة في الجهود العالمية لصون السلام والأمن. وسوف تضمن السيادة والمساواة. وستقدر الجمعية أن عضوية الأمم المتحدة المعززة تكفل الاعتراف ببلد ما كدولة عضو لها حقوق ومسؤوليات معترف بها. ويتيح لها الوصول إلى مختلف الموارد وبرامج المساعدة التي تقدمها المنظمة. ويعزز العلاقات الدولية. فكر في الأمر – كونك عضوًا في الأمم المتحدة يعزز مصداقية أي بلد وشرعيته في المجتمع الدولي. فهو يسهل تعزيز العلاقات الدبلوماسية ويفتح الأبواب أمام التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والتجارة والاستثمارات. ويساعد على مواجهة التحديات العالمية. تعزيز العضوية سيمكن فلسطين من المشاركة بنشاط في التصدي للتحديات العالمية بشكل جماعي، مثل تغير المناخ والفقر والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان وأزمات الصحة العامة. وسيوفر منصة لفلسطين للتعاون مع البلدان الأخرى والعمل على إيجاد حلول جماعية. وأخيراً، سيفرض مطلبًا على فلسطين نفسها بدعم القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبالتالي فإن تعزيز العضوية يعني التزاما بدعم القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيتيح لفلسطين المشاركة في المناقشات والمفاوضات والمبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

ولذلك فقد آن الأوان لأن تعلن الجمعية بأغلبية مدوية رغبتها وإرادتها في منح فلسطين مركز العضوية المعززة في الأمم المتحدة، على النحو المتوخى في القرار الذي اتخذناه الآن. وقد أعلنت الجمعية نواياها بأوضح العبارات، بقرار ساحق يؤكد عزمها على منح دولة فلسطين الحق في عضوية معززة. ولا يمكننا التلكؤ أكثر من ذلك في حق الشعب الفلسطيني في المشاركة في أعمال المنظمة على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى. إن البقاء في حالة الجمود الحالية سيقوض ويعرض للخطر بالتأكيد الأساس المعنوي والأخلاقي للنظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون.

ومن المسلم به أن دولة فلسطين قد استوفت المتطلبات المنصوص عليها في المادة 4. وقد قبلت ميثاق الأمم المتحدة كدولة محبة للسلام. وهي عضو في حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى تجمعات أخرى. ويشارك وفد فلسطين في مداولات المنظمة يوماً بعد يوم في سياق عملها العادي. وليس من الصواب أن يقف بلد واحد أو مجموعة أقلية في وجه الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي.

لذلك دعونا اليوم نعطي شعب فلسطين الكرامة التي يستحقها ونعطي البشرية في الوقت نفسه الأمل في أن هناك شيئا ما صحيحاً في هذا العالم. الآن هو وقت العمل.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال منظمتنا منذ عام 1947. وفي عام 2011، منحت الجمعية العامة فلسطين صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وذلك بعد رفض مجلس الأمن لطلبها الحصول على العضوية الكاملة. وبعد ثلاثة عشر عامًا، جددت فلسطين هذا الطلب.

واعترفت كوستاريكا بدولة فلسطين في عام 2007 وصوتت مؤيدة القرار دإط–23/10. وبلدي، الذي اعترف بدولة إسرائيل فور إعلانها في عام 1948 وأقام علاقات دبلوماسية معها في عام 1954، صوّت أيضاً مؤيداً قبول إسرائيل في منظمتنا كعضو كامل العضوية في 11 أيار/مايو 1949 (انظر A/PV.208).

ومنذ عام 1945، انضمت 142 دولة إلى الأمم المتحدة، وقد سعت جميعها إلى الانضمام بسبب التعهد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بتمثيل "نحن الشعوب". وحالياً، يعترف 144 بلداً بفلسطين كدولة. وغالبية تلك البلدان، بما في ذلك العديد من البلدان التي لم تعترف بعد رسمياً بفلسطين على هذا النحو، تدعو إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال تنفيذ حل الدولتين، تمشياً مع القرار 242 (1967).

وحل الدولتين هو السبيل لتلبية الاحتياجات الأمنية طويلة الأجل لكلا البلدين والتطلعات المشروعة لشعبيهما للعيش في سلام وازدهار وأمن. ولا تتسق الدعوة إلى حل الدولتين مع رفض الاعتراف الكامل بإحدى هاتين الدولتين. ولا يمكننا السعي للتوصل إلى حل عادل

ومنصف لكلا البلدين، وقبل كل شيء، لكلا الشعبين، إلا بضمان الحقوق المتساوية والاعتراف على قدم المساواة بالتطلعات المشروعة للطرفين. يجب أن يكون كلاهما قادراً على إعمال حقه في الحكم الذاتي والاعتراف به.

وقد صوتت كوستاريكا مؤيدة للقرار دإط–23/10 لتضم صوتها إلى ذلك النداء العاجل. ونحن واثقون من أن مجلس الأمن سيفعل الشيء الصحيح. لقد حان الوقت للترحيب بأذرع مفتوحة في منظمتنا بالدولة بالعضو الـ 194 – دولة فلسطين – وفقاً لمبادئنا التأسيسية. إن تحقيق الاعتراف الدولي المتساوي لكلا الدولتين في منظمتنا من شأنه أن يقربنا من إمكانية تحقيق السلام والأمن والمصالحة في الشرق الأوسط ويعطي أملاً أكبر للعالم أجمع.

السيدة براتستيد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد النرويج بقوة حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى إقامة دولته، وفقاً للقانون الدولي. إن إقامة الدولة الفلسطينية شرط لتحقيق حل الدولتين، تمشياً مع خطة الأمم المتحدة للتقسيم لعام 1947. واقتناع النرويج الراسخ هو أن الدولة الفلسطينية يجب أن تضم الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة، وأن تقوم على أساس حدود عام 1967 .

وكانت النرويج واضحةً في إبداء استعدادها لدعم طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لفلسطين عندما تُعرض القضية على الجمعية العامة. ونرى أن هذه العضوية من شأنها أن تزيد من إمكانية تحقيق تسوية سياسية مفيدة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ونشدد على أن الإجراء الرسمي للقبول بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إنما يُنفذ بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن.

ومن خلال مشاركتنا في تقديم القرار المتعلق بعضوية دولة فلسطين (القرار دإط–23/10) وتصويتنا تأييداً له، أكدنا مجدداً دعمنا الكامل للسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط وشددنا على أهمية التوصل إلى تسوية للنزاع تمس إليها الحاجة. ونشير إلى الالتزامات التي تعهدت بها دولة فلسطين في هذا الصدد، بما في ذلك في طلبها للعضوية في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن تصويتنا بالإيجاب لصالح القرار لا يستبق اعترافنا الثنائي بفلسطين، وهي مسألة ننظر فيها بنشاط، فإنه يشهد على التزام النرويج القوي والقاطع بحل الدولتين. وهذا يستلزم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

بعد أكثر من سبعة أشهر من الحرب، تتجه كل الأنظار الآن إلى رفح. ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء التصعيد الأخير للأعمال العدائية في رفح، مما يشير إلى أن عملية عسكرية أكبر قد تكون وشيكة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف العملية. أكثر من مليون شخص لجأوا إلى رفح عدة مرات هرباً من المجاعة والموت والرعب. ويُطلب منهم الآن الانتقال مرة أخرى، لكن لا يوجد مكان آمن في غزة. ونشدد على الحاجة الملحة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق ومستدام إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء غزة، وأن تبقى جميع المعابر المتاحة إلى غزة مفتوحة حتى يتسنى دخول الإمدادات الأساسية، بما في ذلك المساعدات والوقود، إليها.

ونحن نأسف للفلسطينيين الذين سقطوا ضحايا هذه الحرب وأسرهم، الذين يبحثون بيأس عن الأمان وإنهاء الحرب. ونأسف للضحايا والرهائن الإسرائيليين وأسرهم. هذه الحرب يجب أن تتوقف. هناك حاجة ماسة لوقف إطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين. ويجب أن نشرع في طريق الحل السياسي. والحل التفاوضي بين الطرفين هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام والأمن الدائمين لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك للمنطقة ككل. ونناشد الجانبين البناء على قرار يوم الجمعة (انظر A/ES-10/PV.49) بطريقة بناءة واستئناف المفاوضات الشاملة وبحسن نية على وجه السرعة.

السيدة نارفايس أوهيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نقدر عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة القرار دإط–23/10، الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة باسم مجموعة

الدول العربية، والذي يقرر أن دولة فلسطين تستوفي شروط العضوية في الأمم المتحدة، وفقاً للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي ينبغي قبولها عضواً في الأمم المتحدة.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

وتؤكد شيلي مجدداً تأييدها لقبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ولهذا السبب شاركنا في تقديم القرار السالف الذكر. لقد أكد معظم أعضاء المنظمة ومسؤوليها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أن الفشل في إحراز تقدم نحو حل الدولتين لا يؤدي إلا إلى زيادة الاضطرابات والمخاطر التي تواجه ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة، الذين ما زالوا يعيشون تحت تهديد العنف المستمر. ولذلك يجب التعامل مع قبول دولة فلسطين في الأمم المتحدة كمسألة ملحة.

نود مرة أخرى أن نعرب عن تعازي شيلي لأسر وأحباء الضحايا الذين قضوا في النزاع الذي يبتلي قطاع غزة. نحن نعي بشكل خاص محنة النساء والأطفال الأبرياء في هذه الكارثة. ونؤكد على أن العنف لا يُحل بمزيد من العنف. ونعرب عن تضامننا القوي مع الجرحى. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود الدؤوبة والشجاعة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها في الميدان، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إننا ننعي بشديد الأسف وفاة موظفي الأونروا في الحرب. وفي هذا الصدد، ندين الهجوم الذي وقع يوم الخميس على مقر وكالة الأونروا في القدس الشرقية.

ونشدد على أن حماية الحياة البشرية يجب أن تكون أولويتنا القصوى وأن حماية المدنيين واجب أساسي يتطلب احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وما من شك في أن هذا الاحترام قد انتهكته الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ورد فعل دولة إسرائيل العشوائي تجاه سكان قطاع غزة، والذي طال الضفة الغربية أيضًا. لقد أدانت شيلي بشكل قاطع أعمال حماس، وكذلك جميع الأعمال الإرهابية وأعمال العنف والأعمال العدائية ضد السكان المدنيين. وعلى نفس المنوال، نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس، وضمان سلامتهم ومعاملتهم وفقاً للقانون الدولي.

إننا نشعر بالقلق إزاء الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة لأنه حرم سكانه من الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء والوقود، مما أدى إلى انتشار الجوع والمرض على نطاق واسع. وندين الهجوم العسكري الإسرائيلي على مدينة رفح. قد تكون عواقب هذه العملية العسكرية كارثية في عدد من النواحي ولن تؤدي إلا إلى تأخير تحقيق السلام. ونضم صوتنا إلى من أعربوا عن القلق، بالنظر إلى التاريخ، إزاء اكتشاف مقابر جماعية في مستشفى ناصر ومستشفى الشفاء في غزة ومحيطهما، حيث دفنت مئات الجثث، بما في ذلك جثث النساء والأطفال وكبار السن. ونثني في هذا الصدد على أعضاء مجلس الأمن الـ 15 الذين تمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء يوم الجمعة، 10 أيار/مايو، في بيان صحفي (انظر SC/15692). تدعو شيلي بإصرار إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة وضمان وصولها بشكل كامل وفوري وآمن ودائم ودون عوائق، مما يعني أنه يجب إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول هذه المساعدات وإتاحة جميع الطرق البرية التي يمكن الوصول منها إلى قطاع غزة.

ونشير إلى أن تداعيات وانعكاسات النزاع على بقية دول المنطقة قد أثارت قلقًا بالغًا بشأن استمرار العنف. لقد أدانت غالبية المجتمع الدولي جميع هذه الأعمال. ولذلك نحن نردد نداء الأمين العام ورؤساء مختلف وكالات الأمم المتحدة من أجل تخفيف حدة التوترات. ونشيد بكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، على الجهود التي تبذلها، ونأمل أن يتم توفير كل التسهيلات اللازمة لها لإنجاز مهمتها. ونشجع جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي على مواصلة السعي لإنهاء الحرب، وهو ما لن يكون ممكنًا إلا من خلال الدبلوماسية والحوار.

إننا نقدر جهود الدول الصديقة وإنجازاتها بهدف الحد من التوترات. ونسلط الضوء على القرارات الثلاثة التي اتخذها مجلس الأمن

بهدف تحقيق وقف إطلاق النار ونزع فتيل التوترات وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية – القراران 2712 (2023) و 2720 (2023) اللذان اتُخذا العام الماضي، والقرار 2728 (2024) المؤرخ 25 آذار/مارس، على وجه الخصوص. ونذكر بأن جميع قرارات المجلس ملزمة ويجب الامتثال لها واحترامها.

تدعم شيلي حل الدولتين وحق إسرائيل وفلسطين في العيش في وئام، داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكانهما. ونوجه نداءً عاجلاً للامتثال الكامل والفوري للقرارات ذات الصلة، التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة، مثل القرار 181 (د-2) وقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 2334 (2016)، وهي القرارات التي تؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وقد أكدت شيلي باستمرار أن إحدى أولويات سياستها الخارجية هي المساهمة في تحقيق حل سلمي في الشرق الأوسط، وأعلنت باستمرار دعمها لحل عادل ودائم بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة.

ونشدد على أنه يجب على جميع الأطراف الامتثال للتدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية. ونشير إلى أن شيلي والمكسيك قدمتا مذكرة بشأن الوضع في فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية بهدف تعزيز التحقيق في جرائم الحرب المزعومة والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وإسرائيل. وترى شيلي أن توضيح الحقائق والمسؤوليات والمساءلة أمر أساسي لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب الجرائم الدولية في المستقبل.

السيد غوميس هيرنانديس (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تجري هذه المناقشة على خلفية وضع بالغ الخطورة في غزة، حيث من شأن شن هجوم عسكري في رفح أن يفاقم الأزمة الإنسانية المدمرة ويؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الإقليمي، وهو ما يتعين تفاديه.

وبناءً على ذلك، تواصل إسبانيا المطالبة بالتوصل إلى اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار من أجل تمكين دخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى غزة دون عوائق والإفراج الفوري عن جميع الرهائن الإسرائيليين. وعند تأمين وقف لإطلاق النار يجب أن نعمل على تعزيزه وأن نبدأ في إدارة مرحلة ما بعد الأزمة. وسيكون من الضروري دعم السلطة الفلسطينية التي يجب أن تتولى مقاليد الحكم في غزة والضفة الغربية. إننا ندين الهجوم على مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في القدس الأسبوع الماضي، ونذكر بالالتزام بحماية العاملين في المجال الإنساني، بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن التطلعات الوطنية للإسرائيليين والفلسطينيين ورغبتهم في العيش في سلام وأمن هي مطالب مشروعة يجب تلبيتها. وغياب الحل المرضي يكمن في جذور دوامة العنف هذه التي طال أمدها. وترحب إسبانيا باتخاذ القرار دإط-23/10 يوم الجمعة – وهو القرار الذي أيده بلدي وشارك في تقديمه. هذا القرار يتيح إمكانية تعزيز طرائق المشاركة الفلسطينية في الجمعية ويمثل بداية لعملية بلورة حل الدولتين. ويشكل الاعتراف بفلسطين كدولة جزءًا لا يتجزأ من هذا الحل. ولهذا السبب اتخذت إسبانيا قرار الاعتراف بفلسطين كدولة في المستقبل القريب، لتنضم بذلك إلى صفوف أكثر من 140 دولة تمثل إجماعاً متزايداً في المجتمع الدولي. ومن خلال هذه القرارات، سنمنح الحكومة الفلسطينية شرعية أكبر ونبعد التطرف عن الحياة العامة. الدولة الفلسطينية هي أفضل ضمانة لأمن إسرائيل والمنطقة.

علاوة على ذلك، نحن نسعى إلى تحقيق التوازن في النقاش بين الطرفين في المفاوضات التي ستجري من أجل تحقيق عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد قبل أكثر من 30 عاماً. وأخيراً، نسعى من خلال هذا الاعتراف إلى تعزيز اتساق القانون الدولي والامتثال له. فنحن لا نطبق معايير مزدوجة.

ومن أجل التقدم نحو تحقيق حل الدولتين، اقترحت إسبانيا عقد مؤتمر سلام مع الطرفين والمجتمع الدولي. وقد حظي هذا الاقتراح بالفعل بتأييد الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي – أي أكثر من 80 دولة من الدول الأعضاء في الجمعية

العامة. ولذلك نكرر الدعوة إلى المنظمة لتأييد هذا الاقتراح وقيادة العملية.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد مرت 26 سنة منذ انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لأول مرة في نيسان/أبريل 1997 (انظر A/ES-10/PV.1). تتداول الجمعية العامة اليوم مرة أخرى حول الوضع في الشرق الأوسط، وذلك في سياق فرار الملايين من الناس من ديارهم بحثًا عن ملجأ. عشرات الآلاف، معظمهم من النساء والأطفال، لقوا حتفهم، والأزمة الإنسانية، البعيدة كل البعد عن التحسن، تتفاقم يومًا بعد يوم. ينضم بلدي إلى البلدان التي تعرب عن قلقها بشأن المصاعب التي يعاني منها سكان غزة الذين لا يستطيعون تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية كالغذاء والماء والمستلزمات الطبية. وتتأثر بذلك حياة الآلاف من الأبرياء بشكل مباشر.

إن التعامل بجدية وحسم مع مسألة العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة ضرورة حتمية في ظل الظروف الراهنة. لقد اعترفت السلفادور بفلسطين وحافظت على علاقاتها معها لأكثر من عقد من الزمن، وهي تشعر بالفزع من المعاناة الرهيبة التي يعيشها شعبها. ولذلك لم يتردد بلدي في تقديم دعمه الكامل للقرار الذي اتخذ في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة (القرار دإط-23/10). إن قبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة هو خطوة حاسمة نحو تحقيق حل عادل ودائم للنزاع وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. إنه إعادة تأكيد على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتمسك بمقاصدها ومبادئها، ويكفل الاحترام الكامل لحقوق وكرامة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعيش بسلام.

وكما أعربنا مؤخرا، نأسف لأن مجلس الأمن يتعامل مع هذه القضية منذ أكثر من سبعة عقود وأنه بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، وبعد عقده مئات الجلسات الرسمية، لم يتمكن من تقديم حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. ولذلك ندعو مجلس الأمن إلى إدراك ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وجعل حل الدولتين حقيقة واقعة.

لقد كان موقف السلفادور متماسكًا وثابتًا على مر السنين. سوف ندعو دائماً إلى حل سلمي ونهائي للنزاع في الشرق الأوسط، على أساس وجود دولتين والاعتراف بالإرادة الصريحة لقرارات مجلس الأمن الملزمة وقرارات الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن قبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمة أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

تعيد السلفادور تأكيد دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. إننا نحث مجلس الأمن على إعادة النظر بشكل إيجابي في هذه القضية ذات الأهمية العالمية القصوى، وإعادة تأكيد التزامه بالحق في السلام والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان لجميع الشعوب. وفي حين أن القرار لا يمنح فلسطين العضوية الكاملة في المنظمة، إلا أننا نعتقد أنه سيعزز الممارسة العرفية ويسهل مشاركتها في مختلف المحافل المتعددة الأطراف. وسيتيح هذا السياق لدولة فلسطين أن تمارس تدريجياً حقها المشروع في أداء دور أكثر فعالية ومساواة في الأمم المتحدة.

تتضامن السلفادور مع الشعب الفلسطيني، وتكرر التزامها بالسلام والأمن والعدالة في المنطقة، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بلدي بالعمل في شراكة مع جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة، من خلال الدورة الاستثنائية الطارئة، ستواصل عزمها على إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد بروني دار السلام البيان المشترك الذي أدلى به ممثل موريتانيا بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، والبيان المشترك الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

أشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وذلك في ضوء فشل مجلس الأمن مؤخراً في النظر بشكل إيجابي في عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). لطالما

دافعت بروناي دار السلام عن حقوق الشعب الفلسطيني وتضامنت معه واعترفت بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته. نحن نقف بحزم في دعمنا لحصول دولة فلسطين على العضوية الدائمة في الأمم المتحدة.

ونأسف بشدة لأن استخدام حق النقض قد أعاق اعتماد مشروع قرار بالغ الأهمية (S/2024/312)، وهو مشروع قرار كان من شأنه أن يسمح بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، حيث نعتقد أنه سيمثل خطوة هامة نحو تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

تؤيد بروني دار السلام تأييداً تاماً القرار دإط-23/10، الذي قدم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة، وترحب باتخاذ هذا القرار التاريخي. يجب أن نستنفد جميع الجهود لضمان قبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

تدين بروناي دار السلام بشكل قاطع العملية العسكرية التي قامت بها السلطة القائمة بالاحتلال في رفح وما أعقبها من استيلاء على معبر رفح، وهو ممر حيوي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. تمثل هذه الخطوة غير المقبولة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال تصعيداً خطيراً أدى إلى مقتل المزيد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وتجاهل النداءات الدولية لحماية سلامة وأرواح ملايين الفلسطينيين الذين يبحثون عن ملجأ في المنطقة.

إن الوضع في فلسطين هو بالفعل أزمة إنسانية ذات أبعاد عميقة، يديمها استمرار تجاهل السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي مع الإفلات من العقاب. يجب أن يكون هناك وقف لجميع أعمال العنف والظلم والقمع التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين.

ومن المهم أيضًا ضمان حل الأسباب الجذرية للنزاع من أجل منع المزيد من زعزعة الاستقرار وتصعيد العنف في المنطقة، بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع. ولتحقيق هذه الغاية، نحث المجتمع الدولي على أن يظل حازماً في التزامه بحل الدولتين، وذلك من أجل تحقيق دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد البوسعيدي (عُمان): يطيب لي في مستهل بياني أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، نيابة عن وفد سلطنة عمان، ببالغ الشكر على عقد هذه الجلسة، والتي تأتي في أعقاب فشل مجلس الأمن في منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609).

وفي هذا السياق، ترحب سلطنة عُمان بتصويت أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على القرار دإط-23/10، الذي يدعم حق دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونشير هنا إلى أن الأغلبية العالمية تناشد مجلس الأمن بالاعتراف بدولة فلسطين، وهو السبيل العملي الذي سيمهد الطريق لحل الدولتين وإحلال السلام العادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وينضم وفد بلادي للبيانات التي أدلى بها وفد الإمارات العربية المتحدة الشقيقة نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/78/PV.34)، ووفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، ووفد جمهورية أوغندا نيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50)، والتي أكدت جميعها على دعم المجتمع الدولي لمطلب دولة فلسطين المشروع للحصول على العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، وذلك أسوة بباقي دول العالم.

على صعيد آخر متصل بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعرب سلطنة عمان عن بالغ القلق لاستمرار التصعيد العسكري الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب والإبادة ضد المدنيين العزل في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتحذر من مغبة العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في مدينة رفح، والتي تنذر بآثار كارثية خطيرة قد تؤدي إلى توسيع نطاق الصراع والتوتر في المنطقة. من هنا تناشد سلطنة عُمان المجتمع الدولي بضرورة التدخل الفوري لوقف الحرب والانتهاكات الإسرائيلية الوحشية المستمرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات وجرائم الحرب والتجويع والتهجير القسري، والتي تمثل جميعها جرائم ماثلة بحق الإنسانية.

تؤكد سلطنة عُمان على أن إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط لا يتأتى إلا بإقامة الدولة الفلسطينية ومنح دولة فلسطين

العضوية الكاملة غير المنقوصة في هيئة الأمم المتحدة، حيث أن ذلك أضحى ضرورة استراتيجية تتطلبها المرحلة القادمة ومطلبًا عالميًا مدعوما من قبل الأسرة الدولية. كما ندعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في مسألة منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، حيث أن رفض مثل هكذا طلب لا يخدم الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم ويؤثر سلبا على مصداقية مجلس الأمن في ضوء المعايير المزدوجة حينما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية.

ختاماً، تجدد سلطنة عُمان تأكيدها دعم جهود السلام ودعم حل إقامة الدولتين، مع التعايش الآمن المشترك. ونرفض رفضاً قاطعاً كل المشاريع التي لا ترسخ لسلام عادل وشامل وحل دائم للقضية الفلسطينية. وستبقى بلادي داعمة للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في الحصول على العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة.

السيدة جربوعي (المغرب): أود في البداية أن أشكر السيد رئيس الجمعية العامة على الاستجابة لطلب المجموعات العربية والإسلامية وعدم الانحياز استئناف أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

لقد رحبت المملكة المغربية باتخاذ الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي القرار دإط–23/10 الذي يدعم طلب دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر إيجابا في طلب قبولها، كما يمنحها مزيدا من الحقوق في إطار المنظمة الأممية. ولقد كانت المملكة المغربية من أوائل الدول التي رعت هذا القرار ودعمته. ويعتبر هذا القرار خطوة مهمة، حيث أصبحت مسألة انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة ومنحها العضوية الكاملة مسألة ضرورية لكونها تندرج في إطار حل الدولتين المتوافق عليه دوليًا. كما تجدد المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، التأكيد على موقفها الثابت والتاريخي والراسخ من عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الكارثة الإنسانية التي يشهدها قطاع غزة منذ سبعة أشهر تفوق الوصف وتهدد الأمن والسلم الإقليميين، كما لها تداعيات على العالم بأسره. لقد أبانت الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع عن انتهاكات جسيمة تتعارض مع أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حيث وصلت أعداد الضحايا إلى أرقام غير مسبوقة، بالإضافة إلى استهداف المرافق الصحية والتعليمية وغيرها من المنشآت المدنية، في خرق للقوانين الدولية والقيم الإنسانية. وتكرر المملكة المغربية بإلحاح ضرورة الوقف الفوري والمستدام والشامل لإطلاق النار والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية وبكميات كافية بشكل آمن ومستدام وبدون عوائق إلى قطاع غزة، وهو ما ساهمت فيه المملكة المغربية بشكل متواصل وكبير منذ اندلاع الأزمة الحالية، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس. كما تؤكد المملكة المغربية على ضرورة ضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإرساء أفق سياسي للقضية الفلسطينية.

تشدد المملكة المغربية على عدم قبول التهديد بتوسيع العمليات العسكرية لتشمل كافة مناطق قطاع غزة، بما فيها رفح، مما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة. كما تجدد المملكة المغربية رفضها التام لكافة أشكال التهجير القسري والعقاب الجماعي والأعمال الانتقامية، وتدعو إلى وقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية التي تطال الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك. فمدينة القدس يجب أن تبقى أرضًا للقاء ورمزاً للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاثة، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

في الختام، أود التذكير بما جاء في الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة الخامسة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت في العاصمة الغامبية بنجول في 4 أيار/مايو عام 2024:

”ندعو الدول المؤثرة في مسار تسوية هذا النزاع إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية، وإعمال العقل والمنطق والعمل الجاد من

أجل وضع حد لهذا الوضع الكارثي وإخراج المنطقة من دوامة العنف وسياسة الإقصاء وفرض الأمر الواقع، والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لإعادة إطلاق عملية سلمية حقيقية تفضي إلى حل الدولتين المتوافق عليه دوليًا".

السيدة سيغوبين مولو (موريشيوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب موريشيوس باتخاذ القرار دإط-23/10، الذي يعلن أن فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة، وبالتالي ينبغي قبولها في الأمم المتحدة. إن الدعم المدوي الذي تم الحصول عليه من الجمعية العامة لهذا القرار التاريخي هو إنجاز ذو مغزى. لقد شهدنا انتصار التضامن والعدالة تجاه فلسطين والشعب الفلسطيني، حيث يؤكد المجتمع الدولي على المكانة الشرعية لفلسطين بين أسرة الأمم. لقد تحققت هذه النتيجة في وقتها المناسب، وهي النتيجة المنطقية لاتخاذ القرار 19/67 في عام 2012 الذي منح فلسطين صفة دولة غير عضو مراقب، والذي أيدته موريشيوس.

فما برحت موريشيوس تتضامن باستمرار مع الشعب الفلسطيني، وتؤكد حقه المشروع في تقرير المصير وتطلعاته إلى إقامة دولة فلسطين ذات سيادة قادرة على البقاء وآمنة بالوسائل السلمية. ونحن مقتنعون بأن قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في المنظمة سيكون خطوة رئيسية نحو الاعتراف بحل الدولتين وتنفيذه، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وبالمثل أيدت موريشيوس باستمرار الطلب الذي قدمته فلسطين للحصول على عضوية الأمم المتحدة، بما في ذلك قبولها عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2011. ومنذ عام 2012 ما برحنا ندعو إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة من خلال شتى القرارات. ونرى أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية جسيمة عن صون كرامة الشعب الفلسطيني وحماية حقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في إقامة دولته وأمنه. علاوة على ذلك، تعتقد موريشيوس أن فلسطين تستوفي جميع المعايير اللازمة للاعتراف بها دولة ذات سيادة. وبالتالي فإن انضمامها سيكون وفقاً للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

عليه، تتشاطر موريشيوس الدعوة الموجهة إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. إن الأزمة الإنسانية الرهيبة التي تتكشف في غزة تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء بشأنها من قبل المنظمة. ولدينا إيمان راسخ بأن منح فلسطين صفة العضوية الكاملة سيمهد الطريق لتحقيق السلام الذي يتم تيسيره تحت رعاية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

لقد حُرمت فلسطين لفترة طويلة جدا من حقها في أن تكون جزءا كاملا من المنظمة. ونعتقد أن هذا القرار سيمهد الطريق لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

السيد آرون (دومينيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية. في هذه المناسبة التاريخية، أكدت الجماعة الكاريبية تأييدها الجماعي لهذا القرار الهام (القرار دإط-23/10). وقد فعلنا ذلك لأن الجماعة الكاريبية تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ولأننا نعتقد أن من حق هذه الدولة أن تأخذ مكانها الصحيح في الأمم المتحدة. ويتسق هذا الموقف مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة.

نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن انزعاجنا الشديد من استمرار العنف وتدهور الوضع في غزة، الأمر الذي أسفر عن خسائر مأساوية في أرواح المدنيين، بمن فيهم قتل النساء والأطفال على نطاق غير مسبوق، علاوة على تشريد السكان ومعاناتهم على نطاق واسع. كما يساورنا القلق العميق إزاء تصاعد الحالة في رفح. ونحث على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب وقوع كارثة لم يسبق لها مثيل.

تكرر الجماعة الكاريبية إدانتها الشديدة للهجمات التي شنتها حماس واحتجاز الرهائن في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك الأفعال الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني.

تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس، السيدة نابيتا (أوغندا).

في ذلك الصدد، تحث الجماعة الكاريبية على وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة والوصول الآمن وغير المعاق لإيصال المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة. كما ندعو بقوة إلى الامتثال الكامل لسيادة القانون وبالتالي ندعو إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن. وندعو كذلك إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين بطريقة غير مشروعة.

تجدد الجماعة الكاريبية التزامها الثابت بخريطة طريق شاملة نحو حل الدولتين، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 242 (1967) باعتباره السبيل الوحيد العملي لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لذلك تدعو الجماعة إلى تجديد الالتزام بالحل السلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الحوار والمفاوضات الهادفة، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدور بنّاء في تيسير التوصل إلى حل دائم للنزاع وتحقيق سلام دائم يكفل حقوق الإنسان ويصون كرامة وأمن كلا الجانبين.

السيد زهوري (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على مبادئ تأييد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولا تزال الجمعية العامة المحفل الوحيد المخصص الذي يمكّننا نحن شعوب الأمم المتحدة أن نجتمع فيه للدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان وصون الكرامة والسلام والحرية.

نتفق جميعاً على أنه قد طال انتظار السلام. وما برحنا نوجه الدعوات لوقف إطلاق النار ووقف التصعيد. كما طالبنا بشدة بحماية المدنيين الفلسطينيين وحقوقهم القانونية والإنسانية. إن موضوع الخلاف الصعب داخل هذه القاعة كان حول مسألة كيفية تحقيق سلام عادل ودائم. ويجب أن يظل الهدف هو العمل من أجل السلام.

تُشيد ملديف بدولة الإمارات العربية المتحدة على مبادرتها بتقديم القرار دإط–23/10 الذي يقر استعداد فلسطين مستعدة لقبولها عضوا في الأمم المتحدة. وبصفتنا أحد المشاركين في تقديم القرار بكل فخر، فقد سررنا بالدعم الساحق الذي قدمته الدول الأعضاء لقضية فلسطين من خلال التصويت تأييداً للقرار. إن دعوتنا الجماعية تبعث برسالة قوية إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة على نحو إيجابي.

وتثني ملديف على الجهود الدؤوبة المبذولة في الميدان في غزة وفي إطار الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم لوقف المعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وتشيد ملديف بالتصميم المستمر لمنظمات من قبيل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في فلسطين. إن العاملين في تلك المنظمات هم الأبطال الذين سمحوا لنا بالتمسك بالأمل رغم كل الصعاب. وفي مواجهة المأساة الإنسانية الهائلة التي تشهدها فلسطين، تكرر ملديف دعوتها لجميع الدول الأعضاء للتصرف على وجه السرعة.

كما يجب وضح حد لإفلات إسرائيل من العقاب. إن رفضها لوقف إطلاق النار يوم الاثنين الماضي يدل على أنها عازمة دائما على مواصلة استيلائها على الأراضي وفرض سياسات الفصل العنصري وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. إن هذه الهجمات المنظمة والمتعمدة والوحشية على الشعب الفلسطيني لم تبدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد مارست إسرائيل العقاب الجماعي والتدمير الجماعي والتهجير القسري والصدمات التي لا يمكن تصورها على الشعب الفلسطيني لأكثر من سبعة عقود. وتعدُّ العملية الإسرائيلية الجارية في رفح آخر وأفظع الأعمال العدوانية الإسرائيلية. فقد تم تهجير أكثر من مليون فلسطيني في رفح إلى المدينة بحثًا عن المأوى. كثير من هؤلاء أطفال ومرضى ومصابون ويعانون من سوء التغذية والصدمات النفسية والإعاقات بسبب الإجراءات التي تتخذها إسرائيل.

لذا يجب على مؤيدي إسرائيل أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد الإدلاء بتصريحات جوفاء وأن يمضوا إلى تحميلها المسؤولية. وتدعو ملديف داعمي إسرائيل إلى الكف عن تزويدها بالأسلحة، فضلاً عن ممارسة الضغط عليها للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

فلا يمكننا التوصل إلى حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط إلا عن طريق الاعتراف بدولة فلسطين. ولا تزال ملديف عازمة على دعم الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. كما تكرر ملديف دعوتها إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتماشى مع حدود ما قبل عام 1967.

تناشد ملديف مرة أخرى مجلس الأمن أن يعيد النظر بشكل إيجابي في قبول دولة فلسطين في عضوية الأمم المتحدة، كما حث على ذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة يوم الجمعة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

بعد انقضاء أكثر من سبعة أشهر على النزاع في غزة، لا تزال آفاق السلام بعيدة المنال. كما تزداد المخاوف من تصعيده إلى حرب إقليمية في خضم مواجهة مباشرة بين القوى العسكرية الكبرى في المنطقة. فحتى الآن ليست هناك أي مؤشرات على تراجع العنف أو وضع حد لسقوط القتلى من المدنيين. كما يساور فييت نام القلق العميق إزاء تزايد الأعمال العدائية وتصعيد التوترات. فمن شأن الهجوم البري الوشيك على رفح، على وجه الخصوص، أن يؤدي إلى خسائر لا يمكن تصورها في صفوف المدنيين – لا سيما النساء والأطفال – علاوة على تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة. عليه، تدين فييت نام بشدة جميع أشكال العنف العشوائي الذي يستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية الحيوية.

نعارض بشدة أيضا جميع الأعمال التي تنتهك سيادة أي من الدول وسلامة أراضيها. وفي ذلك الصدد، تحث فييت نام جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمشاركة في الحوار، فضلاً عن الالتزام الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

نجدد دعوتنا أيضاً إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعنف وإلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن. ونحث على اتخاذ جميع التدابير لضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما نجدد تأييد فييت نام المستمر للدور المحوري الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ذلك الصدد.

وتؤيد فييت نام جميع الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة لوضع حد لسقوط الضحايا والمعاناة بين المدنيين. ففي الأجل الطويل، لا يمكن التوصل إلى حل دائم وعادل وسلمي للنزاع في غزة وتحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال حل الدولتين، بما يتسق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

بيد أننا نشعر بخيبة الأمل لفشل مجلس الأمن مرة أخرى الشهر الماضي في التوصل إلى اتفاق بشأن قبول فلسطين دولة عضواً في الأمم المتحدة بعد أن تأخرت في ذلك (انظر S/PV.9609). فذلك يتعارض مع إرادة الشعب الفلسطيني وإرادة غالبية المجتمع الدولي، حيث لا تزال العقبات المصطنعة وذات الدوافع السياسية تعيقان سعي فلسطين المشروع للحصول على العضوية الكاملة.

تقف فييت نام مع الشعب الفلسطيني في محنته هذه، وفي تطلعه إلى ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. لذا نؤيد قبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة على وجه الاستعجال. إن تضامننا الطويل الأمد ودعمنا الثابت للشعب الفلسطيني متجذران بعمق في نضالنا الطويل والمشترك من أجل سيادة شعوبنا وسلامة أراضيها واستقلالها وحريتها وسعيها لتحقيق سعادتها.

لقد كان طريق فييت نام إلى عضوية الأمم المتحدة طويلاً وشاقاً، حيث وقعت ضحية حق النقض في مجلس الأمن في مناسبات عديدة. غير أن الحواجز والعقبات العديدة لم توقف مسار التاريخ الذي لا رجعة فيه ولم تستطع أن تمنع فييت نام المحبة للسلام من قبولها عضواً في الأمم المتحدة أخيراً في عام 1977. لقد شهدنا التاريخ يُكتب

يوم الجمعة (انظر A/ES-10/PV.49) حيث اقتربت دولة فلسطين من الحصول العضوية الكاملة، باتخاذ القرار دإط–23/10 الذي يسمح لفلسطين بمشاركة أكبر في أعمال الأمم المتحدة. وقد شاركت فييت نام في تقديم ذلك القرار الهام وصوتت مؤيدة له إلى جانب أغلبية كبيرة من أعضاء هذه الهيئة.

ويجب عدم إنكار التطلعات المشروعة للملايين من الشعب الفلسطيني إلى السلام والتنمية والمساواة. إن قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية سيكون أكثر المسارات ملاءمة لتحقيق حل الدولتين، إذ أنه سيضع الأساس لمفاوضات مجدية بين الطرفين على قدم المساواة. كما سيكون خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدام في الشرق الأوسط وما وراءه

السيدة مونيوس بونسه (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لتناول إحدى أهم القضايا ذات الأولوية في الأمم المتحدة لكي يكون هناك ضوء في نهاية النفق للشعب الفلسطيني في نهاية المطاف. كما أشكر ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة على تقديمه القرار المتعلق بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة نيابة عن مجموعة الدول العربية (القرار دإط–23/10).

نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما يوم الجمعة ممثلا كل من جمهورية أوغندا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/ES-10/PV.50).

إن مجرد الكلمات والخطب لا تكفيان في مواجهة العنف وسفك الدماء والاعتداءات الفظيعة ضد الشعب الفلسطيني، التي وصلت إلى مستويات غير إنسانية على الإطلاق، وتتسبب في معاناة لا يمكن تصورها بين الأطفال والنساء والشيوخ – وهم أناس أبرياء يحلمون بالعيش في سلام وحرية.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لم تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للحظة واحدة عن قصفها وهجماتها المكثفة على الأراضي الفلسطينية. وكما أفادت التقارير، فقد قُتل حتى الآن أكثر من 000 34 شخص بينما شرد نحو 1.7 مليون شخص – أي حوالي 75 في المائة من السكان في قطاع غزة بأسره لأنه لم يعد هناك مكان آخر آمن لهم.

في 15 أيار/مايو، سيحيي الفلسطينيون ذكرى النكبة التي تذكرنا بما حدث قبل 76 عاماً، حين شاهد العالم وهو مكتوف الأيدي مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين أجبروا على الفرار أو طُردوا من ديارهم. واليوم، يبدو أننا نواجه هجوماً عسكرياً إسرائيلياً وشيكاً في رفح، بالرغم من نداءات المجتمع الدولي لمنع ارتكاب المزيد من جرائم الإبادة الجماعية في غزة. علاوة على ذلك، مُنع تدفق المساعدات الإنسانية تماماً.

وأغتنم هذه الفرصة لأطلع الجمعية العامة على أن بلدي قد تمكن في الأسبوع الماضي من إيصال أكثر من 90 طناً من المساعدات الإنسانية إلى الهلال الأحمر المصري في ميناء الإسكندرية بغية توزيعها للسكان في قطاع غزة. تشمل تلك الإمدادات قبل كل شيء الأدوية والأغذية الأساسية، من بين منتجات أخرى، ونرجو عدم إعاقة توزيعها.

إن على الأمم المتحدة ديناً تاريخياً تجاه الشعب الفلسطيني. فقبل أكثر من سبعة عقود وعدت قبل أكثر من سبعة عقود بإنشاء دولتين. ولكن مما يؤسف له أن جميع القرارات المتعلقة بإسرائيل قد تم تنفيذها اليوم، لكن وبسبب ظروف مختلفة، لم يكن ذلك هو الحال بالنسبة للقرارات المتعلقة بفلسطين. لقد حان الوقت الآن لكي تكفل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الامتثال لجميع القرارات ذات الصلة بقضية فلسطين دون مزيد من التأخير أو العقبات التي تفرضها إسرائيل والدولة التي تحميها. لذلك يرحب بلدي بالتزام جميع الدول التي صوتت مؤيدة للقرار دإط–23/10 بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة. وكما فعلت بوليفيا في الماضي، فقد شاركنا في تقديم القرار وصوتنا مؤيدين له، ما يدل على التزامنا الراسخ بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة فضلاً عن تأييدنا له.

إن انضمام فلسطين ليس إجراءً لأجل العدالة والاعتراف فحسب، بل إنه خطوة أولية نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. لقد أثبتت فلسطين التزامها بالمبادئ والقيم التأسيسية للأمم المتحدة، فضلاً عن وفائها بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة الرابعة منه، ما يؤهلها للقبول عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، تعترف اليوم 143 دولة عضو في الأمم المتحدة بفلسطين دولة ذات سيادة، مستقلة تمارس حقوقها وتتحمل مسؤولياتها كاملة. علاوة على ذلك، يعدُّ قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة خطوة أساسية نحو بناء نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، تحظى فيه جميع الدول بما يليق بها من احترام وكرامة على قدم المساواة.

إن اتخاذ القرار دإط–23/10 بأغلبية الأعضاء دليل على توافق هذه الأغلبية. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يعيد النظر في هذه المسألة بشكل إيجابي على الفور، آخذاً بعين الاعتبار قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 28 أيار/مايو 1948 مع الامتثال الصارم للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

فلا سبيل للتراجع خطوة واحدة إلى الوراء – ففلسطين اليوم بحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين. ويجب علينا الآن أن نكفل للفلسطينيين اليقين في مستقبلهم، أي أن تكون فلسطين دولة حرة ذات سيادة ومستقلة، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد سوبيرون غوزمان (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نؤيد استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. لقد شاركت كوبا في تقديم وتأييد القرار دإط–23/10 الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً للمضي قدماً في قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

فدون مزيد من التأخير، يجب علينا أن نرفع الظلم التاريخي الذي حرم الشعب الفلسطيني من حقه في المشاركة على قدم المساواة في الأمم المتحدة. إنه لمن المخزي وغير المقبول أن تسيء حكومة الولايات المتحدة – التي نصبت نفسها نموذجاً دولياً للديمقراطية – استخدام حق النقض المناهض للديمقراطية مرة أخرى لمواصلة دعمها المتواطئ لإسرائيل وعرقلة رأي الأغلبية الواضحة للمجتمع الدولي. لقد صُمم مجلس الأمن للعمل نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، وليس لحماية مصالح الهيمنة الأمريكية أو تجاوزات إسرائيل. وإذا ما سمح المجتمع الدولي باستمرار هذا الوضع غير القابل للاستمرار، فإنه سيظل رهينة لممارسة تعسفية مثل حق النقض الذي يمنعه من التصرف كما ينبغي.

إن هناك حاجة ماسة لقبول فلسطين دولة عضواً في الأمم المتحدة، بوصفه خطوة أساسية في المضي نحو حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. يقتضي هذا الحل حتماً أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة في حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية حقا. فليس ثمة سبيل آخر أكثر فعالية في إنهاء دوامة العنف مرة واحدة وإلى الأبد، وإنقاذ الأرواح البشرية ورسم مسار عملي نحو السلام.

الآن تعترف 144 دولة بدولة فلسطين، وسيستمر تزايد هذا العدد. إن دولة فلسطين عضو فاعل في المجتمع الدولي وفي المحافل المتعددة الأطراف، وتنطبق عليها الحقوق والالتزامات الواردة في مختلف الصكوك الدولية. يوفر القرار دإط–23/10 العدالة لأنه يقر باستيفاء فلسطين شروط قبولها عضواً في الأمم المتحدة.

تدعو كوبا مرة أخرى إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني. وندعو إلى وضع حد للعنف والحرب. وبالمثل يجب تقديم المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وكافٍ للشعب الفلسطيني. ويجب أن نضع حداً للتهجير القسري للشعب الفلسطيني من الأرض التي يملكها شرعاً.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موهوموزا (أوغندا).

إننا ندين بشدة قتل المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني في منظومة الأمم المتحدة. إن القصف العشوائي للسكان في غزة وتدمير المساكن والمستشفيات والبنى التحتية المدنية،

علاوة على حرمان الناس من الخدمات الأساسية في غزة، قد زاد من تفاقم الوضع الإنساني الهش الناجم عن الحصار المفروض على قطاع غزة وينتهك بشكل صارخ القانون الدولي الإنساني. فليس ثمة ما يبرر مثل هذه الأفعال التي تعدُّ عقابًا جماعيًا وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب على أولئك الذين يعارضون وضع حد عاجل للعنف في غزة لأسباب مختلفة أن يتحملوا المسؤولية عن العواقب الوخيمة المترتبة عن ذلك. فكل دقيقة تقاعس عن العمل ستكلف المزيد من أرواح المدنيين العزّل. ولن يغفر التاريخ لمن لا يكترثون لذلك، ولن تكون كوبا من بينهم.

لذا نكرر التزامنا الثابت إزاء قضية فلسطين. وستواصل كوبا الإسهام قدر استطاعتها في الجهود الدولية المشروعة لوضع حد للوحشية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق.

السيد الفتلاوي (العراق): أود أن أتقدم لسعادتكم بجزيل الشكر والعرفان على متابعة واستمرار تيسير عقد هذه الجلسة الاستثنائية التي تعكس مطالبنا المشروعة، ونقل رؤيتنا وشواغلنا إليكم وللمجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

ونعرب عن شديد الأسف لفشل مجلس الأمن في اتخاذ القرار S/2024/312 بشأن قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، الأمر الذي يسهم في تكريس استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني دون رادع، والتخلي عن منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ومنها الحق في تقرير المصير الذي طال انتظاره في أرض فلسطين المحتلة لأكثر من 75 عاماً، علاوة على ممارسة أبشع أشكال الإجراءات القسرية والتمييزية بحقه.

في الوقت الذي أصر المجتمع الدولي على وقف اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة، والذي ذهب ضحيته أكثر من 000 32 شهيد وإصابة 000 77 آخرين وتهجير مئات الآلاف من ديارهم، وعلى الرغم من إرادة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة، تمر القضية الفلسطينية في مرحلة حرجة، حيث يتجاهل البعض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتستمر فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائمها المروعة على مرأى ومسمع المجتمع الدولي.

وإننا إذ نتطلع أن نرى دولة فلسطين وشعبها الصابر تحظى بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلى جنب الشعوب الخيرة المحبة للسلام، إذ أن منح العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة ستتيح لها الفرصة للمساهمة بشكل كامل وفاعل في المنظومة الدولية، والمساهمة في تعزيز الشرعية الدولية، وتمثل خطوة مهمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. إن إعاقة قرار حق الشعب الفلسطيني في الاعتراف بدولته، لا يتماشى مع المسؤولية القانونية والتاريخية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي تجاه إنهاء احتلال، والتوصل إلى حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية التي تعاني من وطأة الاحتلال. لقد مرت فلسطين وشعبها بسنوات من الصراع والمعاناة، ويستحق الشعب الفلسطيني أن يعيش في دولة مستقرة ومزدهرة، وتكون قيمة مضافة في العلاقات الدولية والإقليمية.

إيماناً منا بمسألة العدالة والسلام، نؤكد دعمنا للرؤية الشاملة والموضوعية للقضية الفلسطينية، وفي دعم حقوق الشعب الفلسطيني. ونرفض بشكل قاطع السياسات والإجراءات العدائية ضده، ونشدد على ضرورة تكثيف المساعي والجهود الرامية لإيجاد الحل العادل والشامل، ووقف إطلاق النار للعدوان المستمر على قطاع غزة منذ أكثر من سبعة شهور، وتيسير وصول المساعدات ومواد الإغاثة الإنسانية للمدنيين. ونرفض جميع المحاولات التي تقوم بها إسرائيل التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

يجدد العراق دعمه للجهود الدبلوماسية الرامية إلى انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة، ومنحها العضوية الكاملة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ومساندة الشعب الفلسطيني، وبما يقرره من تحقيق تطلعاته وحقه في تقرير المصير، وإقامة دولته الحرة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. ونغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء التي دعمت وصوتت بإيجاب لتأييد الشعب الفلسطيني في مسعاه في تحقيق العدالة وتقرير المصير، والاعتراف

الدولي، إذ أن دعم هذه الخطوة يمثل واجبا قانونيا وإنسانيا، ويعكس الإرادة العالمية لتحقيق العدالة والإنصاف في تحقيق المطالب والحقوق المشروعة، ويمثل تأكيداً على الالتزام بقيم العدالة والمساواة.

وفي الختام، دأب العراق على دعمه المستمر ومناصرته للقضية الفلسطينية العادلة في جميع المحافل الدولية، وحرص أن يكون من الدول المقدمة للقرار إدراكاً منه بأحقيته ومشروعيته (القرار دإط-10/23). ويود أن يثبت موقفه بالنأي بالنفس والتحفظ على بعض العبارات والمصطلحات التي تضمنها القرار، كونها لا تتواءم مع التشريعات الوطنية العراقية.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت مالطة مؤيدة القرار الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي (القرار دإط-10/23) وترحب باتخاذه. وهذا تطور إيجابي يبعث على الأمل ويعزز مكانة دولة فلسطين ذات مركز المراقب، ويوفر حقوقاً وامتيازات إضافية على النحو المبين في القرار. لقد تكلمت الجمعية العامة بصوت عالٍ وبوضوح. وقررت أن فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة. وأوصت بالمثل بأن يعيد مجلس الأمن النظر بشكل إيجابي في هذه المسألة. وبوصفنا عضواً منتخباً في مجلس الأمن، فإننا سنستجيب لهذه الرسالة.

وتؤكد مالطة أن حل الدولتين لا يزال الأساس الواقعي الوحيد للسلام والاستقرار المستدامين في الشرق الأوسط. إذ تعد العضوية في الأمم المتحدة، إلى جانب المناقشات بين الطرفين، خطوة مهمة في هذا الصدد. والتصويت تأييداً لهذا القرار يتسق مع الأفق السياسي الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي.

إن الحرب في غزة مستعرة منذ سبعة أشهر. ويجب عدم نسيان الهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا بد من محاسبة المسؤولين عنها. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. كما ندين بشكل قاطع الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس على المراكز السكانية المدنية. غير أن الحرب اللاحقة بين إسرائيل وحماس في غزة قد أهلكت أسرا ومجتمعات بأكملها، حيث قُتل أكثر من 000 34 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، مع وجود آلاف الجرحى والمفقودين. ومما يثير القلق بنفس القدر تجدد القتال في شمال غزة، والتفكيك الفعلي لنظام الرعاية الصحية وخطر المجاعة الذي يلوح في الأفق.

وللأسف، فإن النزاع يتسع الآن ليشمل رفح، وستكون لذلك عواقب إنسانية تفوق التصور ولا تطاق. وترفض مالطة رفضا قاطعا أي هجوم من هذا القبيل. ولمعالجة هذه الحالة المتفاقمة وإفساح المجال لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية اللازمة، تكرر مالطة دعوتها إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وندعو إلى التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، ونؤكد من جديد على وجوب الامتثال للأمرين اللذين أصدرتهما محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس بشأن التدابير التحفظية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الاستمرار في تجاهل دعوات الجمعية العامة إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

أما على الصعيد الإنساني، فيجب على إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية بالقدر الكافي دون تأخير. كما نشدد على ضرورة أن يظل معبرا رفح وكرم أبو سالم مفتوحين، وأن يتم توسيع نطاق عملهما. يجب فتح جميع نقاط العبور التي يمكن استخدامها لإيصال المساعدات على الفور.

ولا بد أن يقبل كلا الطرفين الاتفاق المطروح على الطاولة. سيؤدي ذلك إلى الإفراج الآمن عن الرهائن وإنهاء المذبحة في غزة. ولمصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، يجب على طرفي النزاع حشد الإرادة السياسية لقبول اتفاق وقف إطلاق النار. وهذا وحده هو الذي سيهيئ المجال اللازم للنهوض بأفق سياسي وتحقيق حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على استئناف هذه الجلسة العامة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

تؤيد بنغلاديش البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من موريتانيا، باسم منظمة التعاون الإسلامي، وأوغندا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

نجتمع مرة أخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يكرر غالبية أعضاء الأمم المتحدة مطالبتهم الملحة بوقف الفظائع والإبادة الجماعية في غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري. وصوتت الجمعية العامة مؤيدة وقف فوري لإطلاق النار (القرار دإط-22/10) واتخذ مجلس الأمن أيضاً قراراً بوقف فوري لإطلاق النار (القرار 2728 (2024))، ومع ذلك فقد اضطررنا إلى مشاهدة الفظائع الإسرائيلية تتواصل دون هوادة وبمستوى غير مسبوق من الشراسة، مما أدى إلى تزايد أعداد القتلى الفلسطينيين الأبرياء، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال.

وعلى مدى عقود، سُمح لعضو في الأمم المتحدة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة. وعلى مدى عقود، استمرت خروقات وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فشلت قرارات الأمم المتحدة الكثيرة جداً في وضع حد للإبادة الجماعية وجرائم الحرب. وقد أدى استمرار الإخفاق في ضمان حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتملك مقومات البقاء، إلى تآكل الثقة في الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نعكس مسار ذلك بالقيام بالتصرف الصحيح: تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بنزاهة ودون أي تحيز في جميع أنحاء العالم.

إنها السنة السادسة والسبعون بعد النكبة – الظلم التاريخي الذي تعرض له الفلسطينيون بعد إنشاء الأمم المتحدة مباشرة. كان أحد أهداف إنشاء المنظمة هو تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وللأسف، ما زلنا نناضل في هذه الهيئة من أجل ضمان المكانة اللائقة لدولة فلسطين في مجتمع الأمم هذا.

وفي هذا السياق، تبنت الجمعية العامة القرار التاريخي يوم الجمعة الماضي بهامش واسع، ومنحت فلسطين حقوقاً وامتيازات جديدة، ودعت مجلس الأمن إلى إعادة النظر في طلب فلسطين لتصبح العضو رقم 194 في الأمم المتحدة. وقد عكس التصويت بالفعل التأييد العالمي الواسع لعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، حيث أعربت الأغلبية الساحقة من الدول عن بالغ قلقها إزاء تصاعد عدد القتلى في غزة والمخاوف من هجوم إسرائيلي على رفح، حيث لجأ نحو 1,3 مليون فلسطيني. قد يتسبب هذا الهجوم مرة أخرى في موت ودمار واسع النطاق، إلى جانب بؤس للفلسطينيين يفوق الوصف. ونلاحظ بخيبة أمل كبيرة أن المجلس قد أصيب بخلل وظيفي وشلل، في مناسبات متكررة، بشأن مسألة حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

واليوم يكرر وفد بلدي موقفه الثابت بأن عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة قد تكون مفيدة في تمهيد الطريق للتوصل إلى حل للظلم والفظائع التي ارتكبت ضد الفلسطينيين على مدى عقود من الزمن. وخلال الأشهر السبعة الماضية، قُتل أكثر من 000 35 فلسطيني وأصيب الآلاف بجروح. والآلاف من الجثث مدفونة تحت الأنقاض، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا توجد أي بادرة على وجود حل. نعلم جميعا كيف تم إحباط مبادرات وقف إطلاق النار. إننا ندين الهجوم العسكري الإسرائيلي على رفح، حيث يحتمي 1,5 مليون فلسطيني معظمهم في خيام مؤقتة بعد فرارهم من شمال غزة. ومن غير المقبول تماماً إصرار السلطة القائمة بالاحتلال على اجتياح رفح، بغض النظر عن اتفاق التهدئة.

وقبل أن أختتم بياني، أشكر جميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة القرار دإط-23/10. وندعو الآن مجلس الأمن، بصوت عالٍ وبوضوح، إلى إعادة النظر في توصية الجمعية العامة والتصويت تأييداً لها، بما يتوافق تماماً مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد غارسيا توما (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يقول المتشائمون إن من غير المجدي إعمال العقل عندما يود أصحاب القرار أن

يكونوا مخطئين. وبالنظر إلى الحكمة التقليدية، يمكن للمرء أن يقول: طوبى للذين يضعون جانباً ميولهم وتحيزاتهم للنظر إلى الأمور بحكمة ويعكفون على حلها بدافع من العدالة. ومن هذا المنطلق، تكرر حكومة بيرو الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التدهور الشديد للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، حيث شرد أكثر من مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، بطريقة مشينة، بحثاً عن ملجأ وجوده غير مؤكد. وتفاقم هذا الوضع مع بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في مدينة رفح. تحث بيرو على إلغاء أوامر الإجلاء وتعارض أي تهجير قسري للسكان المدنيين الفلسطينيين لأنه يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وبالمثل، فإننا نوجه نداءً حازماً – وهو نداء نفهم أن المجتمع العالمي المعني يشاركنا فيه – بأن يمتثل أعضاء مجلس الأمن امتثالا تاما، في إطار القانون وبحسن نية، لواجباتهم بموجب الميثاق وأن يتفقوا على إجراءات فورية لحماية السكان المدنيين.

تجدد بيرو بقوة وبشكل قاطع تأكيد إدانتها للهجمات الإرهابية غير العقلانية التي تشنها حركة حماس. ولا بد من إدانة هذه الهجمات إدانة قاطعة، ولا يمكن تبريرها. وبالمثل، يشاطر بلدي القلق الدولي إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط، الأمر الذي يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ينبغي، بل ويجب، حل النزاعات بالوسائل السلمية. لا توجد طريقة أخرى، ولا يوجد أي خيار آخر مقبول. في المقابل، يجب ممارسة الحق في الدفاع عن النفس في إطار احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة مبدأي التمييز والتناسب، ودون أن يتأثر السكان المدنيون بأي شكل من الأشكال.

إن الوضع الحالي يحتم علينا أن نؤكد من جديد بصدق التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا عذر لنا في عدم القيام بذلك. إن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية ركائز متشابكة ومترابطة. وكما أشارت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة أو حماية حقوق الإنسان إذا تم تقويض أسس القانون الدولي في جميع الأوقات. ولذلك، تؤكد بيرو من جديد إلزامية قرارات مجلس الأمن والتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، التي يشكل نظامها الأساسي جزءاً لا يتجزأ من الميثاق. لذلك، فإن الامتثال الكامل والأمين والفعال والفوري ضروري.

لا يمكننا التكلم بشأن التنمية إلا تحت غطاء السلام والأمن. ولا يمكننا التكلم بشأن مستقبل مستدام إلا تحت رعاية السلام والأمن. إن الوضع الدولي الحالي يتطلب أن يوفر النظام المتعدد الأطراف ضمانات لعمله دون أي توقف أو ثغرات، وأن يعمل من أجل الشعوب دون تمييز، في تنوعها الكامل. يجب أن يعمل النظام من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تجدد بيرو التزامها الراسخ بتعددية الأطراف ودفاعها الحازم عن منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن يلتزم هذا النظام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ألهمت انضمام العديد من الدول إليه. لا يمكن للنظام أن يتسامح مع انتهاكات القانون الدولي الإنساني لأي سبب من الأسباب. وفي هذا السياق، فإن تقاعس مجلس الأمن الجسيم والسافر يعرض مستقبل المنظمة للخطر.

وتؤكد بيرو مجدداً على الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق للسكان المدنيين في غزة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تجنب وضع أكثر كارثية. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة بيرو ملتزمة بالسعي لتحقيق السلام، وانسجاماً مع موقفها المبدئي من النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سياسي طويل الأمد يقوم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل.

ومثلما حدث في عام 1949، عندما صوتت بيرو تأييداً للقرار 273 (د-3)، الذي تم بموجبه قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، فإن بيرو ستدعم قبول فلسطين عندما تقدم طلبها إلى الأمم المتحدة. لذلك نحث مجلس الأمن على إعادة النظر بشكل إيجابي في طلب دولة فلسطين لقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن القرار الذي اتخذناه يوم الجمعة (القرار دإط-10/23) خطوة في ذلك الاتجاه، ولهذا السبب شاركت بيرو في تقديمه

وصوتت بضمير حي مؤيدة له. فلنعمل على ألا تذهب الكلمات التي عبّر عنها الجميع في هذه القاعة سدى بل نوراً يسترشد به الطريق إلى التفاهم والسلام.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما شرحت سيراليون موقفها بشأن التصويت على مشروع القرار S/2024/312 – الذي كان من شأنه أن يوصي بمنح دولة فلسطين مركز العضوية الكاملة في الأمم المتحدة – في مجلس الأمن في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609)، أعدنا صياغة ما قاله مارتن لوثر كنغ الابن حين ذكر أن عضوية دولة فلسطين ربما تأخرت كما يحدث غالباً في حالات الظلم، ولكن مع أن المسار الأخلاقي المنحني في العالم قد يكون طويلاً إلا أنه يوصل نحو العدالة، فلا يمكن إنكار عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. إن انعقاد الجمعية العامة بشأن هذه القضية يضفي مصداقية على المسار الأخلاقي في العالم نحو العدالة. لذلك نشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة بناء على طلب رؤساء مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، عملاً بالقرار دإط–22/10.

تنعقد مناقشتنا هذه في سياق الأعمال العدائية الجارية في قطاع غزة وفشل مجلس الأمن في التوصية بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة بسبب عدم تصويت عضو دائم واحد في المجلس. ويمثل أعضاء مجلس الأمن الـ 12 الذين صوتوا مؤيدين مشروع القرار حوالي 7,6 بلايين نسمة من سكان العالم.

ونغتنم الفرصة في هذه الجمعية التمثيلية لنعيد التأكيد على موقفنا وهو أننا نعتبر طلب دولة فلسطين للعضوية مشروعاً، ونعتقد أنه يمكن أن يخلق طريقا لأفق سياسي يقوم على مبادئ حل الدولتين ويستند إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذة بشأن قضية فلسطين، بدءا بالقرار 181 (د–2) الذي يوصي بقيام دولة يهودية مستقلة ودولة عربية مستقلة، وانسجاماً مع الفقرة 1 من المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن اعتراف 139 دولة عضوا والكرسي الرسولي بدولة فلسطين على مر السنين يدل على هذه الشرعية. نعيد التأكيد على أن دعمنا لطلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة يتماشى مع متطلبات المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الداخلي المعمول به في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والتوجيهات التي قدمتها محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن شروط قبول دولة ما في عضوية الأمم المتحدة، الصادرة في 28 أيار/مايو 1948.

وإذ نتناول هذه المسألة أيضاً في سياق الاحتلال المستمر لدولة فلسطين، فإننا نرى أيضاً أنه في هذه المرحلة من الأعمال القتالية في قطاع غزة، وفي إطار الانخراط في حل ثلاثة أرباع قرن من النزاع والنضال من أجل تقرير المصير، من المهم لدولة فلسطين أن تتمكن من التعامل على قدم المساواة مع جارتها، دولة إسرائيل، احتراماً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول في ميثاق الأمم المتحدة.

وإدراكاً منا لأحكام الفقرة 2 من المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة وعدم توصية مجلس الأمن بقبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، فإننا نرحب باتخاذ القرار دإط–23/10 الذي يحدد حقوق وامتيازات إضافية لمشاركة دولة فلسطين، بدءاً من الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، دون المساس بحقوقها وامتيازاتها القائمة. شاركت سيراليون في تقديم مشروع القرار وصوتت مؤيدة له.

ونود أن نسلط الضوء بشكل خاص على الفقرة 2 من منطوق القرار، التي توصي مجلس الأمن بإعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي. ونرى أن ذلك يتماشى مع المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي:

> " للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق ... و ... كما أن لها أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن".

إنها تتماشى مع الممارسة السابقة للجمعية العامة.

وبالإضافة إلى ما أنجزناه هنا اليوم من خلال أحكام القرار دإط–23/10، لا بد من بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق سلام مستدام ودائم بين إسرائيل وفلسطين، ومعالجة محنة الشعب

الفلسطيني، وضمان الأمن والاستقرار لمواطني إسرائيل وفلسطين، وإنهاء الاحتلال وإجراء إصلاحات في الحكم من شأنها تعزيز فعالية السلطة الفلسطينية وسيطرتها على الأرض الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالأعمال القتالية الجارية في قطاع غزة وأجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، تود سيراليون أن تؤكد على النقاط التالية.

أولاً، نحن قلقون جدا بشأن التقارير التي تتحدث عن بدء عملية عسكرية في رفح. لم تعد هذه العملية تهديدا بل أصبحت واقعا مدعوما بأوامر الإخلاء وإغلاق المعابر الحدودية وتكثيف عمليات القصف والتوغل. ونشارك الأمين العام في الإشارة إلى العواقب الإنسانية الكارثية لأي عملية عسكرية في رفح، وندعو الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق.

ثانياً، نواصل الإعراب عن دعمنا القوي للجهود الدبلوماسية الجارية، وأثلجت صدرنا الإشارات الإيجابية التي ظهرت خلال الأيام الأخيرة للتوصل إلى اتفاق تفاوضي يمكن أن يؤدي إلى وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن والأسرى. إننا نحث أطراف النزاع على اغتنام هذه الفرصة للانخراط بحسن نية لوقف الكارثة الإنسانية فوراً والتوصل إلى اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار.

ثالثاً، نحن نشعر بالفزع إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة. لقد أشار برنامج الأغذية العالمي بالفعل إلى أنه ما لم يكن هناك تدفق فوري غير مقيد للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بأكمله، فستكون هناك مجاعة كاملة في شمال غزة، مع خطر امتدادها إلى الجنوب. ولذلك، فإننا ندين الهجمات على الأونروا، بما في ذلك الهجوم الذي تم الإبلاغ عنه بإضرام النار في مقرها في القدس الشرقية.

رابعاً وأخيراً، نكرر الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وإلى احترام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، وقرارات الجمعية العامة، وكذلك التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، احتراماً كاملاً من جانب الطرفين وتنفيذها.

السيدة كوزي (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50)، وأود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

إن التصويت العام الذي أجرته الجمعية العامة لاتخاذ القرار دإط–23/10 له صدى عميق لدى جمهورية ناميبيا. في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، اعترفت ناميبيا رسمياً بدولة فلسطين. ومع ذلك، فإن تاريخنا المشترك يسبق هذا الاعتراف الرسمي، حيث تقاسمنا معاً كفاحاً مريراً في سعينا المشترك للتخلص من أغلال الاستعمار والظلم والاعتراف بنا كأمتين حرتين ومستقلتين لشعبيهما الحق في تقرير مستقبلهما. إننا نولي أهمية كبيرة للاعتراف بدولة فلسطين كدولة ذات سيادة ومستقلة، حيث إننا نعتبر الاعتراف خطوة مجدية لدعم عملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وباعتبارها المؤسسة العالمية الأكثر تمثيلاً، فقد أظهرت الجمعية العامة بالإجماع رغبة غالبية بلدان العالم في رؤية فلسطين تتبوأ مكانها الصحيح بين أسرة الأمم. إن الجمعية العامة، بتمثيلها الواسع النطاق، لديها أسباب وجيهة لمطالبة مجلس الأمن بإعادة النظر في أي قرارات يفشل في اتخاذها، خاصة عندما تكون هذه القرارات تحظى في الواقع بتأييد أغلبية أعضاء المجلس، في حين أن الاستخدام الأحادي الجانب لحق النقض يعوق إرادة الأغلبية.

إنني أتكلم اليوم أمام جمعية أكدت مراراً وتكراراً على حق فلسطين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأخاطب جمعية دعت باستمرار إلى التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بممارسة الحق في تقرير المصير والاستقلال، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، أشير تحديداً إلى الفقرة الثالثة من القرار 43/37 التي:

”تعيد تأكيد ما لشعب ناميبيا، والشعب الفلسطيني وجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية، من حق غير قابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية والسيادة الوطنية والسيادة دون أي تدخل أجنبي“.

وعلى الرغم من اتخاذ ذلك القرار في عام 1982، إلى جانب عدة قرارات تتعلق بقضية فلسطين، فإن هناك محاولة مستمرة للتحايل على إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وبالفعل، وكما ذكر الوزير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب، يوم الجمعة 10 أيار/مايو 2024، فإن مصير الشعب الفلسطيني ليس الاحتلال والاستعمار والموت (انظر A/ES-10/PV.49).

وحتى في مواجهة المظالم الجسيمة المستمرة، فإن المعيار الأخلاقي للمنظمة هو ميثاق الأمم المتحدة الذي يظل منارة لنا. ولا يزال الميثاق هو اللُحمة التي تربطنا معاً، وفي إطار الميثاق نجد أسس الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني. ولا يزال الاستيطان والتوسع والضم والاحتلال والهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ولذلك، ستواصل ناميبيا دعم الجهود الموجهة نحو بناء السلام وإرساء الأساس لبناء الثقة كالتزام تجاه حل الدولتين. وذلك لأننا نعتقد اعتقادًا راسخًا أن غيابها يهيئ بيئة مواتية لتفاقم الحرب.

إن نقطتنا المرجعية للظلم في القضية الفلسطينية هي 15 أيار/مايو 1948، عندما بدأت النكبة. وبعد مرور 76 عامًا، يترتب على ذلك الظلم التاريخي المأساة تلو الأخرى. والنظر في قبول عضوية فلسطين يجب أن يذكرنا بالتزامنا الجماعي بوضع حد للاحتلال غير القانوني والأفعال غير المشروعة الناجمة عن استمراره. وتتحمل الجمعية العامة مسؤولية خاصة عن إنهاء استعمار فلسطين وتظل المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة هي كفالة تفكيك الاحتلال غير الشرعي والتهجير القسري واستمرار الكوارث الإنسانية في دولة فلسطين.

ويؤكد اتخاذ القرار دإط–23/10 بأغلبية الأصوات في الجمعية العامة من جديد التزام الدول بنص وروح الميثاق الذي تؤكد أحكامه على واجب الدول في أن تعزز، من خلال العمل مشتركةً مع غيرها أو منفردة، إعمال مبدأي المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. وتواصل ناميبيا توجيه نداء من أجل منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصير أراضيه. فالاحتلال المطول لا يضفي، بأي حال من الأحوال، الشرعية على أفعال معينة، ولا يشكل قبولا ضمنيا للأفعال غير المشروعة دوليا.

ولم يكن سعي ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال سعياً أنانياً لمجرد تحقيق بداية جديدة لشعبنا. لقد كان مسعى حظي بتأييد قطاعات واسعة من المجتمع الدولي. وقد أثبتنا ببسالة، مدعومين بتضامن الدول الأعضاء، أنه يمكن محاربة الاحتلال غير الشرعي وتحقيق تقرير المصير. ولذلك السبب، تظل ناميبيا متمسكة بالتزامها المبدئي بضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني الذي يسعى باستمرار إلى تحقيق التحرر والعدالة والحرية بالوسائل المشروعة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): قبل ثلاثة أسابيع، في 18 نيسان/أبريل، أثبت تصويت إكوادور في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609) مرة أخرى التزامها تجاه شعب فلسطين وأكد مجددا اعتراف بلدي، قبل 14 عاما، بدولة فلسطين. وما انفكت إكوادور، عبر التاريخ، تدعم حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولة متحررة من الاحتلال الأجنبي وتؤيد العمليات المؤدية إلى تقرير مصيره واستقلاله التام وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2010، اعترفت إكوادور بفلسطين كدولة حرة ومستقلة داخل حدود عام 1967. وفي وقت لاحق، في عام 2012، شاركت إكوادور في تقديم القرار 19/67، الذي منحت الجمعية العامة بموجبه فلسطين صفة دولة لها مركز المراقب، وصوتت مؤيدة له. ومنذ عام 2014، تحتفظ إكوادور وفلسطين بسفارتيهما في عاصمتي الدولتين.

ويحدو بلدي الأمل في أن تتهيأ الظروف قريباً لكي يوصي مجلس الأمن بالإجماع بقبول فلسطين، وعندئذ ستقبل الجمعية العامة أخيراً – بالإجماع أيضاً – دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إن المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، يدعم إيجاد حل سلمي وتفاوضي ونهائي وعادل للقضية الفلسطينية، مع وجود دولتين – فلسطين وإسرائيل. إن قبول فلسطين عضواً في المنظمة يتوافق مع حل الدولتين المنشود، وسيكون خطوة هامة في جعله حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

السيد ماو (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي بقوة الجمعية العامة – الهيئة الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة – في ممارستها لواجبها في صون السلام والأمن الدوليين وكفالة أن تتمكن جميع الأمم والشعوب على قدم المساواة من ممارسة حقوقها المشروعة في تقرير المصير.

وفي ظل الكارثة الإنسانية التي تتكشف في غزة والحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في دعم وترديد نداء الأمين العام إلى جميع الأطراف المعنية للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومواصلة المشاركة في حوار بناء من أجل وقف إراقة الدماء الجارية ومنع المزيد من التصعيد إلى حرب إقليمية. وتدعو كمبوديا إلى بذل جهود مخلصة ومتجددة لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده من خلال الدبلوماسية والوسائل السلمية، بدءاً باتفاق دائم لوقف إطلاق نار، من أجل إحلال سلام دائم في المنطقة.

لقد حان الوقت لأن يدعم المجتمع الدولي دولة فلسطين في سعيها لتقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين. وترحب كمبوديا باتخاذ القرار دإط–23/10، يوم الجمعة، بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، بوصفها من مقدمي مشروع القرار، وهو أمر حاسم لتمكين تمثيل الشعب الفلسطيني تمثيلاً كاملاً على الساحة العالمية.

وما فتئت كمبوديا تؤيد باستمرار إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود 1967 وحل الدولتين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبتلك الروح، تؤيد كمبوديا حق دولة فلسطين في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. ونعتقد أن التنفيذ الفعال لحل الدولتين سيسمح لشعبي فلسطين وإسرائيل بالعيش جنباً إلى جنب في سلام وحسن جوار. ولا ترى كمبوديا أي سبيل آخر بشأن هذه المسألة.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد أهمية التمسك بمبدأي الاحترام المتبادل على قدم المساواة والتسامح باعتبارهما أساس التعايش السلمي والسلام والتقدم في المنطقة بأسرها.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل موريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي، وممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50). وأغتنم هذه الفرصة لأقدم المزيد من الأفكار بصفتي الوطنية.

بداية، أود أن أعرب عن تقدير غيانا للدول الأعضاء في الجمعية العامة على تأييدها الساحق للقرار دإط–23/10، الذي اتُخذ يوم الجمعة الماضي، لتعزيز مشاركة دولة فلسطين في أعمال الجمعية العامة. وكنا نأمل أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بقبول فلسطين في عضوية الأمم المتحدة ونأسف لأن استخدام حق النقض أحبط الإرادة السياسية اللازمة التي حُشِدت في مجلس الأمن لجعل ذلك ممكناً (انظر S/PV.9609).

ومع ذلك، هناك سبب وجيه للتفاؤل. لقد حظي القرار المتخذ في الأسبوع الماضي بتأييد 143 بلداً – وهو أكبر من العدد المطلوب للعضوية. وهذا يبعث برسالة واضحة للعالم بأن الجمعية العامة قررت أن دولة فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة، عملاً بالمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة وأن الجمعية العامة مستعدة للترحيب بفلسطين كعضو على قدم المساواة.

وتأمل غيانا أن يجري البت في التوصية الموجهة إلى مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب بشكل إيجابي بالسرعة التي تستحقها. وبصفتها عضوا في المجلس، ستصوت غيانا مرة أخرى مؤيدة لمشروع قرار يوصي بقبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة. وبشكل جماعي، يجب أن تستمر جهودنا الدؤوبة حتى نصحح هذا الظلم المستمر منذ 75 عامًا ضد الشعب الفلسطيني.

ويجب أن تكون الحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني سببًا لقلقنا الجماعي. فلدى النظر فيها من منظور ركائز الأمم المتحدة الثلاث المتمثلة في حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن، يتضح اتجاه مقلق للغاية. إنه اتجاه لمحاولة الهيمنة والسيطرة على شعب من قبل شعب آخر، بما يتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع ما يمليه القانون الدولي. وبالتالي، يعيش

الفلسطينيون تجربة متواصلة تُداس فيها حقوقهم الإنسانية دون أي إنصاف وتتوقف تنميتهم المستدامة ويبدو السلام والأمن وهماً، بينما يعيشون في ظلال مستمرة من الحرب والعنف.

وأود أن أقول بوضوح إن تلك الحالة كانت موجودة قبل عقود من يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الواقع، ووفقًا للأمم المتحدة، كان عام 2023 في طريقه ليكون العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين قبل ذلك اليوم المشؤوم. ولكن بينما نتأمل في الحرب التي بدأت بالهجمات المروعة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تتجلى تلك الحقائق بدقة مؤسفة. إن أبعاد الكارثة الإنسانية التي صنعها الإنسان في غزة دليل كاف على كيفية انتهاك الحقوق الإنسانية للفلسطينيين باستمرار وبشكل متعمد. فحقهم في الحياة يُقابل بالتجاهل. وقد قُتل ما يقرب من 000 35 منهم – الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال – في هذه الحرب العبثية. وشُوه أكثر من 000 70 آخرين. وثمة تجاهل لحقهم في الكرامة وفي الاحترام لدى موتهم. ولنفكر في أن المئات منهم دُفنوا في مقابر جماعية وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم، وقد جُرّد البعض منهم من ملابسهم وبدت آثار التعذيب بوضوح على بعضهم. وندعو إلى إجراء تحقيق دولي كامل ومستقل في تلك الحوادث الشنيعة. ويستمر تجاهل حقهم في الغذاء. وهناك 1,1 مليون فلسطيني يواجهون جوعًا كارثيًا وهناك مجاعة كاملة من صنع الإنسان في شمال البلد. وعلاوة على ذلك، أغلقت إسرائيل نقاط الدخول القليلة التي تدخل منها المساعدات الحيوية إلى غزة بينما تضرب الشعب الفلسطيني بالقنابل والرصاص.

وتدين غيانا بأشد العبارات الأعمال العدائية الجارية في رفح والتهديدات بمزيد من التصعيد. ويبدو أن تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته أمرٌ ممنهج، وبالتالي تصبح حقوق الإنسان غير ذات أهمية لدى السلطة القائمة بالاحتلال. ونطالب بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى الشعب الفلسطيني وندين قرار الحكومة الإسرائيلية بإغلاق عدة نقاط دخول، بما في ذلك معبر رفح، إلى قطاع غزة.

وعندما ننظر إلى المساعي العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، فإن الشعب الفلسطيني تخلف بلا شك عن الركب، بل وأكثر من ذلك في ظل الظروف الراهنة. ويتوقع التقييم الأخير الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تبلغ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين 29 في المائة لهذا العام إذا استمرت الحرب. ومن المتوقع أن تصل معدلات الفقر إلى 50 في المائة ومن المتوقع أن تنتكس التنمية البشرية بما لا يقل عن 17 عاماً. وتعتقد غيانا أن تلك تقديرات متحفظة.

وحتى لو انتهت الحرب اليوم، ستكون هناك حاجة إلى جهود هائلة لإرساء السلام والأمن للشعب الفلسطيني. وعلى المستوى العملي، على سبيل المثال، ستظل كمية الذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك القنابل البالغ زنة الواحدة منها 000 1 رطل، والتي يقدر وجودها في قطاع غزة، تشكل خطراً كبيراً على الفلسطينيين. وفي الواقع، قدّرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أن إزالة تلك الذخائر ستستغرق 14 عاماً على الأقل.

وبغض النظر عن الاعتبارات العملية، كيف يمكننا ضمان أمن الفلسطينيين في سياق الإفلات من العقاب؟ وكيف يمكن أن يطمئنوا إلى الحماية عندما تدمر السلطة القائمة بالاحتلال بيوتهم وسبل عيشهم وتجوعهم دون أن يترتب على ذلك عواقب؟ وبصفتنا الأمم المتحدة، لا يمكننا أن نسمح باستمرار هذا الإفلات من العقاب. وهذا يقودني إلى ثلاث مسائل أساسية يجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن تعالجها، وجميعها مرتبطة بالمساءلة.

أولاً، يجب أن ننظر في كيفية كفالة التعويض عن جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في دورة العنف الأخيرة هذه. فالأدوات والأطر القانونية موجودة. وكل ما نحتاج إليه هو استخدامها.

ثانياً، يجب أن نأخذ في الاعتبار مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال – إسرائيل – في سياق إعادة إعمار غزة.

ثالثاً، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كيف أن إطالة أمد النزاع والإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو الفظائع ضد الشعب الفلسطيني قد أضرا بصورة الأمم المتحدة ويجب أن نتخذ خطوات لتصحيح ذلك.

إن الحرب في غزة يجب أن تنتهي الآن. ويجب أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار. ويجب إطلاق سراح الرهائن في غزة والفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني في إسرائيل الآن. وهذا هو النداء الجماعي للمجتمع الدولي. ويجب حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الآن. وهذا أيضًا هو نداؤنا الجماعي. ومع ذلك، لا يمكن منح إسرائيل امتياز تقرير شروط حل النزاع. ويجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

أخيراً، تحث غيانا الجمعية العامة على مضاعفة جهودها لصون وحماية الحقوق الإنسانية لأشقائنا الفلسطينيين وشقيقاتنا الفلسطينيات لكفالة عدم تخلفهم عن الركب في المساعي العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وكفالة أن يتمكنوا من العيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، على النحو المتوخى في حل الدولتين. وهذه هي الصيغة الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل السلام: حل الدولتين الذي يكفل إقامة دولة فلسطين الحرة على أساس حدود ما قبل عام 1967. وقد حان الوقت لتنفيذه الآن.

السيدة أساجو (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل موريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.50). ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية:

بداية، يود وفد بلدي أن يشيد بالرئيس على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بشأن الحالة في فلسطين وقطاع غزة، لمناقشة هذه المسألة الهامة التي تتعلق بالحرية وتقرير المصير والسلام والأمن. ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" (القرار دإط-23/10)، يوم الجمعة الماضي بتأييد أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، والذي يبين حق دولة فلسطين غير القابل للتصرف في أن يكون لها كيان كدولة وحريتها وتقرير مصيرها. وتؤيد نيجيريا عملية إقامة الدولة الفلسطينية وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.

ومما يبعث على الإحباط أنه على الرغم من اتخاذ قراري الجمعية العامة الصادرين في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023 (القراران دإط-21/10 و دإط-22/10)، وكذلك قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، الصادر في آذار/مارس 2024، بشأن وقف إطلاق النار في غزة، اتخذت الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة ومناطق أخرى، بعدًا خطيراً للغاية لا يمكن للعالم بأسره أن يستمر في تجاهله. وقد أثرت الزيادة اليومية في عدد النازحين ونقص الإمدادات الإنسانية، بسبب إعاقة إمكانية الوصول، بشدة على الناس وأدت إلى تفاقم الكارثة الإنسانية في المنطقة وزادت من الخسائر في صفوف المدنيين. ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء الخسائر المنتظمة والمستمرة في أرواح المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال العزل، المحاصرين في الحرب، والمئات الآخرين الذين ما زالوا يواجهون الجوع والمجاعة والتهجير القسري وتدمير البنية التحتية. ويجب على العالم أن يتخذ قرارات متفقا عليها للتوصل إلى حل دائم، استناداً إلى المبادئ الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

إن الميثاق واضح تمامًا بشأن تعزيز وحماية القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والحالة الراهنة في غزة تتطلب منا اتخاذ إجراء عاجل. ولذلك، ندعو إلى وقف شامل لإطلاق النار ووقف سريع لتصعيد الأعمال العدائية، وهو الحد الأدنى من متطلبات نجاح العمليات الإنسانية في قطاع غزة. ولا بد من كسر حلقة العنف التي تبدو دائمة. ومن المؤسف جدا أن مشروع القرار (S/2024/312) الذي يدعو إلى قبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة لم يُعتمد بسبب استخدام عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض. ولا بد من الإشارة إلى أن إنكار الحق في إقامة دولة فلسطينية سيطيل أمد النزاع إلى أجل غير مسمى وأن حل الدولة الواحدة مع وجود عدد كبير من السكان الفلسطينيين داخل تلك الدولة دون أي شعور حقيقي بالحرية والحقوق والكرامة أمر لا يمكن تصوره. والسبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين هو من خلال صيغة الدولتين. وفي هذا الصدد، تدعو نيجيريا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، في إيجاد حل دائم للأزمة المتكررة بين دولتي إسرائيل وفلسطين من

خلال تنفيذ صيغة الدولتين. ويتعين على أعضاء مجلس الأمن اتخاذ خطوات ملموسة وجريئة لضمان حماية الشعب الفلسطيني ورفاهه، مع اتخاذ إجراءات حازمة لمنع المزيد من الدمار ووقف انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار محكمة العدل الدولية بشأن غزة.

نود أن نشيد بخدمات الدعم الإنساني المستمرة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولذلك، نحث الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية على تزويد الوكالة بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتمكينها من مواصلة دورها الحيوي الذي لا يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية والأساسية للاجئين الفلسطينيين، بل يشمل أيضاً تعزيز الاستقرار في المنطقة.

ختاماً، ندعو الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى العمل بسرعة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لدعم الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحرية وتقرير المصير والاستقلال، وكذلك الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بامتيازات وحقوق كاملة في ظل دولة فلسطين ذات السيادة.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي هذا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

شاركت أنغولا في تقديم القرار المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" (القرار دإط-10/23) وصوتت مؤيدة له يوم الجمعة 10 أيار/مايو لتوسيع نطاق حقوق وامتيازات فلسطين، بصفتها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في جلوسها بين الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي ومشاركتها الكاملة والفعالة في مؤتمرات الأمم المتحدة والاجتماعات التي تعقدها الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. وقد أظهر التصويت التأييد الساحق للعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. وتشدد أنغولا من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في دولة مستقلة، وتدعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر بطريقة مؤيدة في مسألة قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

يأتي استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، في سياق دولي معقد ومليء بالتحديات حيث نشهد تصاعداً في العنف في الشرق الأوسط منذ الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وكارثة إنسانية تؤدي إلى فقدان أرواح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، كل يوم. وندين مرة أخرى الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه أو الجهات الفاعلة فيه. وعلى الرغم من أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها، فإن رد فعلها غير المتناسب في قطاع غزة تسبب بالفعل في مقتل أكثر من 000 35 شخص وإصابة 000 78 ونزوح 1,7 مليون من سكان القطاع في الداخل، أي ما نسبته 75 في المائة من إجمالي عدد السكان. وتتزايد هذه الأعداد بسرعة، مع مضي إسرائيل قدما في خططها لغزو رفح برياً.

ولسوف يديننا التاريخ في المستقبل إذا التزمنا الصمت المتواطئ اليوم ولم نفعل شيئًا لإنهاء مذبحة المدنيين في قطاع غزة. وتتطلب الحالة الإنسانية استجابة جماعية وموحدة وفورية من المجتمع الدولي. وتطالب أنغولا بالإنهاء الفوري للتدخل العسكري الإسرائيلي والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وإتاحة إمكانية الوصول إلى المساعدات الطبية والدوائية دون قيود، وفقاً لمبادئ قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويرى فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، أنه

> "يجب على الأمم المتحدة، وبالتحديد مجلس الأمن، اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ قراراتها التي تجسد الإرادة المعلنة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة".

وفي رأيه:

”[هذا هو] السبيل الوحيد لوضع حد نهائي لهذا النزاع القديم والعنيف جدا والتمكين من أن يعيش الشعبان اليهودي والفلسطيني ودولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام ووئام ومن تعاونهما بطريقة طبيعية، كما يفترض أن يحدث بين البلدان المتجاورة التي تشترك في حدود مشتركة“.

وهناك خطر كبير من أن يتسع نطاق الأزمة في قطاع غزة وتتحول إلى نزاع إقليمي يترتب عنه عواقب لا يمكن التنبؤ بها وتداعيات خطيرة على السلام والأمن الدوليين. ويجب على كافة الأطراف ممارسة ضبط النفس واحترام قواعد القانون الدولي والاعتراف بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في فلسطين يكمن في الحوار والتسوية السلمية للمنازعات. ويظل دور الأمم المتحدة أساسيا في البحث عن حلول عالمية تستند إلى مبادئ الميثاق الذي يُلزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بصون السلام والأمن الدوليين والتقيد بالقانون الدولي والتعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. ويشكّل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني اختبارا آخر لتعددية الأطراف بوصفها آلية للتغلب على التحديات الدولية المعقدة التي نواجهها اليوم، كما أنه يُظهر الحاجة الملحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة – لا سيما مجلس الأمن – لجعلها أكثر فعالية وتمثيلا وشمولا للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.